مقال

القطاع غير المنظم فى سوريا ودوره فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية

د. عبد القادر النيال *

تمهيد:

الخوض فى القطاع غير المنظم أشبه بمغامرة محفوفة بالمخاطر، فالبحث فى هذا القطاع حديث نسبيا، إذ استخدم هذا المصطلح لأول مرة فى تقرير بعثة العمالة الشاملة التى أرسلتها منظمة العمل الدولية إلى كينيا عام ١٩٧٢، حيث تبين وجود أعداد كبيرة من العاملين الفقراء الذين يمارس معظمهم أعمالا شاقة دون أن يلقى عملهم الاعتراف أو التسجيل أو الحماية أو التنظيم من قبل الدولة. وبالنظر لطبيعة هذا القطاع الذى يفتقر إلى التنظيم، فإن الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة عنه أمر دونه صعوبات جمة، كما أن تنوع الأنشطة التى تمارس ضمن هذا القطاع، والتى تتباين من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى، مسألة لا تخلو من المشقة. ولعل مما يضاعف صعوبات البحث فى هذا القطاع تعدد التعاريف المعتمدة له جراء تباين المعايير والأغراض، الأمر الذى يحد من إمكانية المقارنات الدولية.

وإذا كان البحث فى القطاع غير المنظم تكتنفه صعوبات شتى، فإن الموقع المهم الذى يحتله فى اقتصادات البلدان النامية، وضرورة معالجة السلبيات التى ينطوى عليها، يجعل من دراسة هذا القطاع مسألة لا مندوحة عنها، فعجز القطاع المنظم فى البلدان النامية عن خلق فرص العمل الضرورية لاستيعاب الأعداد المتزايدة، للداخلين الجدد إلى سوق العمل جراء النمو السكانى المرتفع، أدى إلى توسع القطاع غير المنظم على نحو متسارع ونجم عن هذا التوسع وجود قطاع مهم من المجتمع خارج التنظيم والحماية، ومنطقة واسعة من التخلف والفقر تنتشر فيها ظروف غير صحية، وتعتمد فى معيشتها على أعمال تحكمها الصدفة والموسمية وتنطوى على المخاطرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء

* نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية
عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الضوء على واقع القطاع غير المنظم فى سوريا، ورصد تطوره لاسيما خلال النصف الثانى من عقد التسعينيات من القرن الماضى، والتعرف على خصائصه وتأثيره فى الاقتصاد السورى، والبحث فى سبل إدماجه فى القطاع الحديث المنظم.

وتشتمل الدراسة على أربعة أقسام، حيث يقدم القسم الأول مدخلا نظريا للقطاع غير المنظم مركزا على موقع هذا القطاع فى اقتصادات البلدان النامية، والعوامل التى ساهمت فى توسعه، والأنشطة التى تمارس فى إطاره ومساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى، فضلا عن المحاولات المختلفة لتعريفه، ويتناول القسم الثانى تطور حجم القطاع غير المنظم فى الاقتصاد السورى، والعوامل التى تكمن خلف توسعه وأنواع الأنشطة التى يمارسها العاملون فيه، وخصائص المشتغلين من حيث النشاط الاقتصادى والحالة التعليمية والجنس وفئات العمر والمهنة والحالة الزوجية. ويعنى القسم الثالث بتوضيح تأثير هذا القطاع فى الاقتصاد السورى. أما القسم الرابع فيطمح إلى اقتراح بعض السبل الملائمة لتنظيمه وتوفير الحماية للعاملين فيه.

واعتمدت هذه الدراسة فى تشخيصها لواقع القطاع غير المنظم فى سوريا على البيانات والمعلومات التى وفرتها المسوحات التى نفذها المكتب المركزى للإحصاء، لاسيما المسحين اللذين نفذا عامى ١٩٩٥ و١٩٩٩، كما استفادت الدراسة فى تناولها للإطار النظرى من تقارير منظمة العمل الدولية عن القطاع غير المنظم، والبحوث التى أمكن العثور عليها والتى أعدت عن هذا القطاع فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا.

وبقدر ما يتوافر لدينا من معلومات فإن هذه الدراسة هى الأولى من نوعها التى تصدت لبحث موضوع القطاع غير المنظم فى سوريا من مختلف الجوانب وعلى نحو عملى وتفصيلى. وباعتبارها الدراسة الأولى فإنها لا تخلو من بعض الهنات والقصور التى نأمل تجاوزها فى دراسات لاحقة.

أولا مدخل نظرى:

يحتل القطاع غير المنظم موقعا مهما فى اقتصادات البلدان النامية، ويتضح من تقدير تقريبى لمنظمة العمل الدولية أن إجمالى عدد العاملين فى القطاع غير النظامى فى العالم النامى قد يصل إلى ٣٠٠ مليون شخص.

وتتفاوت نسبة العاملين فى القطاع غير المنظم إلى مجموع العاملين من بلد لآخر تبعا لعوامل عدة من أهمها: معدل النمو السكانى، وقدرة الاقتصاد النظامى على توفير فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ودرجة التحضر «Urbanisation». وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة العاملين فى القطاع غير المنظم فى آسيا تتراوح بين ٤٠ و٦٦٪ من العاملين فى القطاع الحضرى، وأن نسبة العاملين فى القطاع غير المنظم فى إفريقيا جنوب الصحراء قد بلغت ٦٠٪ من القوى الحضرية عام ١٩٨٥. أما عدد العاملين فى القطاع غير المنظم فى أمريكا اللاتينية فقد وصل إلى ٣٠ مليون شخص[١]، وتشير دراسات أخرى إلى أن نسبة العاملين فى القطاع غير المنظم فى المكسيك تقدر بـ ٥٠,٢٪ من مجمل العاملين فى القطاع الحضرى[٢]، وأن عدد العاملين فى القطاع غير المنظم فى البرازيل قد بلغ ١٢,٨٧ مليون شخص، وهو يعادل عدد العاملين فى القطاعين العام والصناعى[٣].

وتتضح أهمية القطاع غير المنظم من ناحية أخرى فى مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى للبلدان النامية، وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير المنظم فى الناتج المحلى الإجمالى بسبب التباين فى تعريف هذا القطاع وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة، نظرا لطبيعة أنشطته، فإنه يمكن الاستئناس ببعض المؤشرات المستندة فى الغالب إلى دراسات ميدانية. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن مساهمة القطاع غير المنظم فى الناتج المحلى الإجمالى تتراوح بين ٥ و٣٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعديد من البلدان النامية[٤]، كما تشير إحدى الدراسات إلى أن مساهمة القطاع غير المنظم فى الناتج المحلى الإجمالى للبرازيل تمثل ٨٪ من مجمل الناتج المحلى الإجمالى، وأن

أنشطة القطاع غير المنظم فى البرازيل قد حققت فى تشرين الأول ١٩٩٧ أرباحا بلغت ٢,٩ مليار دولار[٥].

وتتعدد العوامل التى أدت إلى توسع القطاع غير المنظم فى البلدان النامية، وذلك على الرغم من الإجراءات المختلفة التى اتبعتها الحكومات لقمع أنشطته التى تجرى على هامش الشرعية وخارج إطار المجتمع المنظم. ويأتى فى مقدمة هذه العوامل: المعدلات المرتفعة لنمو السكان، وحالة الركود الاقتصادى فى المناطق الريفية، مما أدى إلى تدفق المهاجرين إلى المراكز الحضرية بحثا عن العمل. وبالنظر لعجز القطاعات الاقتصادية الحديثة فى المراكز الحضرية عن استيعاب الأعداد المتدفقة من المهاجرين يضطر المهاجرون إلى البحث عن أعمال هامشية غير نظامية، وقد أسهمت السياسات الاقتصادية غير السليمة التى أهملت التنمية الريفية، وشجعت إقامة الصناعات الهادفة إلى إحلال المستوردات فى البدء ثم فيما بعد إلى ترويج الصادرات ذات الكثافة العالية لرأس المال والتى تتطلب مهارات غير متوافرة لدى المهاجرين فى خلق الظروف الموضوعية لتوسيع القطاع غير المنظم.

كذلك أدى الكساد الذى هيمن على اقتصادات معظم البلدان النامية خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، وسياسات التكييف الهيكلى التى اتبعتها الكثير من البلدان النامية، إلى تسارع نمو القطاع غير المنظم. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عمالة القطاع غير المنظم قد زادت فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ بنسبة ٥٦٪ وفى إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل سنوى ٦,٧٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥[٦].

ولكن، ماذا يقصد بالقطاع غير المنظم؟

لنعترف فى البدء بأنه ليس للقطاع غير المنظم تعريف واحد يناسب جميع الأغراض والأوضاع المحلية، إذ بينما تعرف منظمة العمل الدولية مصطلح «غير النظامى» بتوافر عدة عناصر هى: سهولة الدخول للنشاط، والاعتماد على الموارد الذاتية، وملكية العائلة للموارد، والعمليات صغيرة النطاق، والتقانة المعتمدة على كثافة العمل، واكتساب المهارات خارج النظام المدرسى النظامى،

والتوجه نحو الأسواق غير المنظمة والملائمة، فإن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقتصر رؤيتها للمصطلح على الوضع القانونى والترخيص وعدد الأشخاص المستخدمين[٧]، على أن الاعتماد على الوضع القانونى وعدد الأشخاص العاملين لا يساعد كثيرا فى التمييز بين القطاع المنظم وغير المنظم.

إذ يمكن للمنشأة الاقتصادية النظامية أن تمارس نشاطا اقتصاديا غير نظامى، كما يمكن للوحدة الاقتصادية الصغيرة «Economic Unit» أن يكون وضعها نظاميا، فضلا عن أن تحديد حجم المنشأة بعدد العمال لا يخرج عن كونه تحديدا اعتباطيا.

كذلك لا يوجد اتفاق بين معظم الدول العربية على تعريف للنشاط غير المنظم أو المنهجية المستخدمة لتقويم مساهمته فى خلق فرص العمل وتوليد الناتج المحلى الإجمالى، إذ تركز مصر فى التعريف على الحجم بمقياس عدد العمال المشتغلين، فى حين تعتمد الجزائر على معايير متنوعة تمتد من حجم الأنشطة ووجود سوق مواز للقطع الأجنبى، إلى وجود سوق سوداء للسلع والخدمات. والعامل المشترك فى التعاريف الجزائرية يتبدى فى كون جميع الأنشطة تتم خارج سيطرة الدولة[٨].

ويشمل القطاع غير المنظم الوحدات الصغيرة جدا التى تنتج وتوزع السلع والخدمات وتتألف أساسا من منتجين صغار مستقلين يعملون لحسابهم الخاص فى المناطق الحضرية فى البلدان النامية، وبعضهم يستخدمون كذلك عمل الأسرة أو عددا قليلا من العمال بأجر أو التلاميذ الصناعيين.

وتعمل هذه الوحدات برأسمال صغير جدا أو دون رأسمال، وتستخدم مستوى منخفضا من التكنولوجيا والمهارات ومن ثم فإنها تعمل بمستوى منخفض من الإنتاجية وتوفر عموما دخولا منخفضة للغاية وعمالة غير ثابتة لمن يعملون فيها[٩].

ويغطى هذا القطاع طيفا واسعا من الأنشطة تختلف من بلد إلى آخر، والتى من ضمنها أعمال الوساطة والمضاربة على السلع، وخدمات النقل غير النظامية، والحلاقة، والخياطة المنزلية،

والصيانة، والخدمات المنزلية، والشخصية، والأعمال الحرفية، والتعاقد من الباطن، وتحضير وتقديم الطعام، وتحضير الخضراوات، وبيع السجائر وأوراق اليانصيب فى الشوارع، ومسح الأحذية، وجمع وتصنيف القمامة، وتنظيف المغاسل، والتمديدات الصحية، وغيرها ...

وتتعدد دوافع العاملين فى القطاع غير النظامى، فمنهم من ينخرط فى القطاع غير المنظم بدافع الحفاظ على البقاء، ومنهم من تحدوه الرغبة بالاستقلال بالعمل وعدم الخضوع لترتيبات مقيدة، ومنهم من يعمل للحصول على دخل ثان لتأمين متطلباته المعيشية، ومنهم من يتطلع للحصول على دخول مجزية.

وعلى الرغم من أن دخول العاملين فى أنشطة القطاع غير المنظم متدنية فى الغالب، فإن هذا القطاع ليس مترادفا بالكامل مع الفقر، إذ يحصل بعض العاملين فيه على دخول تفوق ما يحصل عليه العاملون فى القطاع المنظم، وكذلك ليست جميع أنشطة القطاع غير المنظم تقع خارج القانون وإن كان هناك بعض التداخل بين هذا القطاع والاقتصاد الخفى «التحتى».

وعلى الرغم من طابعه غير النظامى، يقوم هذا القطاع بوظائف ذات فائدة لاقتصادات الدول النامية، فهو يخفف من وطأة البطالة فى اقتصادات البلدان النامية، وذلك من خلال توفير فرص عمل للعمال غير المهرة الذين يعجز القطاع النظامى عن استيعابهم، ويعتبر هذا القطاع بمثابة إسفنجة عمل ضخمة لديها القدرة على امتصاص العمال الذين يستبعدون من أنشطة القطاع الحديث. وهو بالتالى يمثل مصدرا مهما للعمالة والدخل بالنسبة لملايين الأفراد الذين ما كان بمقدورهم تأمين وسيلة للعيش دونه. ومن خلال توافر فرص للعمل وسبل للعيش، يسهم القطاع غير المنظم فى التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة التى يمكن أن تؤدى إلى انحرافات خطيرة وتهدد الاستقرار الاجتماعى.

ولا يقتصر دور القطاع غير المنظم على تأمين فرص عمل للمتعطلين فى فترات الانكماش فحسب، بل يوفر احتياطى عمل هائلا يمكن للقطاع المنظم أن يلجأ إليه فى فترات التوسع

الاقتصادى، بمعنى آخر أن القطاع غير المنظم يقوم بوظيفة الخزان الذى يستوعب فائض العمالة عندما يكون الاقتصاد فى حالة انكماش ويعيد طرح الفائض فى الاقتصاد عندما يكون فى حالة توسع، وهو بذلك يساعد إلى حد ما فى التقليل من الخلل فى سوق العمل بين العرض والطلب فى فترات الانكماش والتوسع.

كذلك يقوم القطاع غير المنظم بدور مساعد للقطاع المنظم فى توفير السلع والخدمات لتلبية احتياجات المدن حينما يتعذر على القطاع المنظم تأمين ذلك، وتشير إحدى الدراسات إلى أن النقل بالدراجات النارية غير المنظم فى تايلاند يؤمن ارتباطا حيويا بين المراكز والأطراف الحضرية حيث يعيش معظم الفقراء، وبذلك استطاع القطاع غير المنظم التعويض عن عجز وسائل النقل الحكومية العامة عن خدمة تلك المناطق بسبب قصور رأس المال وسوء شبكة الطرق الموصلة إلى الأطراف الحضرية[١٠].

كما أسهم القطاع غير المنظم فى الحفاظ على انخفاض تكاليف المعيشة فى إندونيسيا، من خلال توفيره السلع الغذائية والخدمات بأسعار منخفضة، الأمر الذى مكن العمال فى القطاع المنظم من البقاء على الرغم من دخولهم المتدنية[١١] ولعل ما ساعد القطاع غير المنظم على توفير الخدمات والسلع التى ينتجها بأسعار منخفضة كون تكاليف إنتاجه غير مرتفعة، نظرا لظروفه الخاصة.

ولابد من الإشارة كذلك إلى الدور الذى يلعبه القطاع غير المنظم فى التعاقد من الباطن، الذى كان له تأثير بالغ الأهمية فى التنمية الاقتصادية لنمور شرق آسيا، لاسيما كوريا الجنوبية وهونج كونج. إذ إن وجود المنشآت الصغيرة التى تعمل فى الصناعات التحويلية فى هذه البلدان قد حافظ على قدراتها التنافسية فى الصناعة. ويعود ذلك إلى إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد من الباطن مع المنشآت الصغيرة التى أتاح لها وضعها غير النظامى التهرب من أعباء التسجيل ومتطلبات اتحاد العمال[١٢].

إن الوظائف المهمة التى يضطلع بها القطاع غير المنظم فى الحياة

الاقتصادية للبلدان النامية ينبغى ألا تجعلنا نغفل عن الجوانب السلبية التى تكتنفه، فوجود هذا القطاع يعنى أن جزءا مهما من المجتمع يفلت من التنظيم والحماية. إذ يعمل القطاع غير المنظم إلى حد كبير خارج نطاق القانون، ولا يحصل العاملون فيه، والذين فى الغالب يعيشون ظروفا غير مستقرة وخطرة وغير صحية، على أية حماية قانونية، ولا يوجد لدى عمال هذا القطاع شبكة أمان اجتماعى تحميهم عند الحاجة، فضلا عن أن دخولهم المتدنية لا تتيح لهم ادخار جزء منها لمواجهة صعوبات الحياة ومفاجآت المستقبل، كما أن وجود هذا القطاع خارج التسجيل الإدارى والتنظيم يحرم الاقتصاد من موارد مالية فى شكل ضرائب ورسوم ليست ضئيلة.

وبين الوظائف المهمة التى يقوم بها القطاع غير المنظم فى اقتصادات البلدان النامية والجوانب السلبية التى تكتنف وجوده يطرح السؤال: كيف يمكن إدماج القطاع غير المنظم فى القطاع الحديث المنظم لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين فيه وتنظيم شئونه لتطويره دون أن يؤدى ذلك إلى التضحية بديناميكية وروح المبادرة والمرونة التى يتحلى بها؟!

وثمة عقبات عديدة تقف فى وجه اندماج القطاع غير المنظم فى الاقتصاد المنظم ولعل من أهمها: افتقار العاملين فى القطاع غير المنظم إلى المهارات والتأهيل المطلوب من القطاعات الاقتصادية، وعدم توافر الحد الأدنى من رأس المال لدى العاملين فى القطاع غير المنظم، وتعذر حصولهم على التمويل من المنافذ التمويلية الحديثة، وتعقد إجراءات التسجيل، وتعدد الشروط المطلوب الوفاء بها وارتفاع تكاليفها بما يتجاوز إمكانات العاملين فى القطاع غير المنظم، فضلا عن أن الاندماج فى القطاع المنظم يفرض على العاملين فى القطاع غير المنظم الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة، مما يلقى على كاهلهم أعباء مالية لا يستطيعون تحملها.

بيد أنه قبل البحث فى سبل تنظيم القطاع غير المنظم وتوفير الحماية للعاملين فيه يحسن إلقاء الضوء على حجم هذا القطاع فى الاقتصاد السورى

وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمهنية للعاملين فيه.

ثانيا: حجم القطاع غير المنظم والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمهنية للعاملين فيه:

للتعرف على حجم القطاع غير المنظم فى الاقتصاد السورى والكشف عن خصائص المشتغلين فيه ستعتمد الدراسة على نتائج المسحين الميدانيين الخاصين بالقوى العاملة، واللذين نفذا عامى ١٩٩٥ و١٩٩٩، واستخدم فى هذين المسحين مفهوم ممارسة النشاط الاقتصادى خارج المنشأة لتمييز المشتغلين فى القطاع غير المنظم، كما ستستفيد الدراسة من بعض نتائج مسح الهجرة الداخلية الذى نفذ عام ١٩٨٧ والمتعلقة بالمشتغلين فى القطاع غير المنظم وذلك لمتابعة تطور مساهمة القطاع غير المنظم فى النشاط الاقتصادى عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن.

ويتضح من نتائج هذه المسوحات أن نسبة مساهمة القطاع غير المنظم فى النشاط الاقتصادى قد قفزت من ٢٠٪ عام ١٩٨٧ إلى نحو ٤٠,٧٪ فى عام ١٩٩٥ ثم إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٩، وتعكس هذه الزيادة المهمة فى مساهمة القطاع غير المنظم فى النشاط الاقتصادى تفاقم الخلل فى سوق العمل بين جانبى العرض والطلب، فمعدلات النمو السكانى المرتفعة التى بلغت خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٤ نحو ٣,٣٪[١٣] أدت إلى تزايد العرض فى سوق العمل، وبالمقابل أسهم تراجع معدلات النمو الاقتصادى التى غدت سالبة وبلغت خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ نحو -١,٣٪ فى انخفاض الطلب على العمل خلال النصف الثانى من عقد الثمانينيات من القرن المنصرم. ونجم عن هذا الخلل توجه الأعداد المتزايدة للداخلين الجدد إلى سوق العمل نحو القطاع غير المنظم.

ولم يساعد انخفاض معدل النمو السكانى إلى ٢,٧٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩[١٤] على الحد من تزايد قوة العمل التى ارتفعت من نحو ٢٤,٦٪ عام ١٩٩٤ إلى ٣١,٢٪ عام[١٥] ١٩٩٩ من إجمالى السكان جراء دخول أعداد متزايدة من السكان فى سن العمل. إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى انخفاض نسبة الفئات العمرية «٠ ـ

١٤» من ٤٩,٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٠,٥٪ من السكان عام ١٩٩٩ وارتفاع نسبة الفئات العمرية «١٥ ـ ٦٤» من ٤٦,٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥٦,٤٪ من السكان عام ١٩٩٩[١٦] وتزامنت زيادة العرض من قوة العمل جراء الزيادة السكانية مع تزايد مساهمة المرأة فى العمل خارج المنزل وزيادة مساهمة الأحداث دون ١٤ عاما فى قوة العمل، حيث ارتفعت نسبة القوة العاملة النسائية من ١٠,٧٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٠,٣٪ من إجمالى القوة العاملة عام ٢٠٠١[١٧].

وبدلا من انتهاج سياسات اقتصادية لخلق فرص عمل إضافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، لجأت الحكومات السابقة منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضى إلى اعتماد سياسات انكماشية لتخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف لليرة السورية تجاه الدولار الأمريكى، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة. ومع أن تحسنا قد طرأ على معدلات النمو الاقتصادى خلال النصف الأول من عقد التسعينيات جراء الخطوات التى اتخذت لتشجيع الاستثمار الخاص ومنها القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١، فإن فرص العمل التى توافرت كانت قاصرة عن استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وما لبثت معدلات النمو أن أخذت فى التباطؤ جراء ضعف الإنفاق الاستثمارى العام وتضاءل الاستثمار الخاص خلال النصف الثانى من عقد التسعينيات إذ انخفض معدل النمو خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٪ سنويا.

ويستدل من الأرقام الصادرة عن مصرف سوريا المركزى أن مجموع ودائع الدولة وودائع القطاع العام فى المصارف عام ١٩٩٩ تمثل أكثر من ٥١٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية للعام نفسه، وأن معدل نمو الودائع الحكومية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ يزيد على ضعف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى وأن مجمل تكوين رأس المال الثابت بأسعار ١٩٩٥ الثابتة قد انخفض من ١٥٥ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٥ إلى ١٤٨ مليار ليرة سورية عام ١٩٩٩[١٨].

إزاء تزايد العرض وتضاؤل الطلب فى

سوق العمل أخذت الفجوة بين العرض والطلب فى الاتساع على نحو متزايد، وحسب معدلات النمو فى قوة العمل منذ أوائل الثمانينيات، وبالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فإن العجز السنوى فى فرص العمل قد تراوح خلال الثمانينيات بين ٦٠ و٩٠ ألف فرصة عمل سنويا، وتراوح هذا العجز خلال التسعينيات بين ١٠٠ و١٥٠ ألف فرصة عمل سنويا، أى أن المجموع التراكمى للعجز فى فرص العمل يزيد على مليونى فرصة عمل خلال العقدين الأخيرين، وبالتالى فإن المعدل النظرى للبطالة يقدر بنحو ٣٦٪ من قوة العمل تقريبا، وفى حال استبعاد جزء من البطالة تم استيعابها فى القطاع غير المنظم والتى تزيد على ٧٠٠ ألف فرصة عمل فإن معدل البطالة حسب هذه المعطيات يتجاوز ٢٠٪ من قوة العمل[١٩].

وتشير بيانات الجدولين ١/١ و٢/١ المتعلقة بالمشتغلين حسب القطاع والجنس لعام ١٩٩٩ إلى أن حجم القوى العاملة عام ١٩٩٩ قد بلغ ٤٠٩٥ ألف فرد، منهم ١٧٥٥ ألفا يعملون فى القطاع غير المنظم، أى نحو ٤٣٪ من مجمل القوى العاملة.

وتمثل الإناث المشتغلات فى القطاع غير المنظم ١٦٪ من المشتغلين فى هذا القطاع، ونحو ٤٠٪ من مجمل المشتغلات فى جميع الأنشطة الاقتصادية، ما يؤكد أن القطاع غير المنظم يحتل المرتبة الأولى فى استقطاب القوى العاملة النسائية.

كذلك توضح البيانات أن أكثر من ١٩٪ من المشتغلين فى القطاع غير المنظم هم من الفئة العمرية «١٥ ـ ١٩» سنة الذين يقارب عددهم ٢٨٠ ألف مشتغل، ويستدل من ذلك وجود نسبة كبيرة من التسرب فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى لعلها بتأثير الحاجة إلى العمل الذى لم يوفره القطاع المنظم فلجأ المتسربون إلى القطاع غير المنظم.. وتشير البيانات المتاحة إلى أن ما يزيد على ٦٥٪ من مجموع المستجدين الملتحقين بالصف الأول الابتدائى يتركون التعليم قبل إنهاء المرحلة الإعدادية.

كما يتضح من بيانات الجدولين المذكورين أن نحو ٦٢٪ من المشتغلين فى القطاع غير المنظم هم من الفئة العمرية

«١٥ ـ ٣٤» مما يؤكد أن الغالبية العظمى من المشتغلين فى هذا القطاع هم من فئة الشباب، وكذلك يلاحظ أن القطاع غير المنظم يستقطب نسبة كبيرة من عمالة الأطفال من الفئة العمرية «١٠ ـ ١٤» حيث بلغت نسبة المشتغلين فى هذه الفئة ٤٪ من مجمل المشتغلين فى هذا القطاع عام ١٩٩٩، ويشكل المشتغلون فى القطاع غير المنظم من هذه الفئة العمرية نحو ٥٩٪ من مجمل المشتغلين من هذه الفئة فى جميع القطاعات، أى أن نحو ثلثى المشتغلين من الفئة العمرية «١٠ ـ ١٤» سنة يعملون فى القطاع غير المنظم.

ويستدل من بيانات الجدولين ١/٣ و٢/٣ أن الأميين وأشباههم «ابتدائية فما دون»، يمثلون نحو ٧٨٪ من إجمالى المشتغلين فى القطاع غير المنظم عام ١٩٩٩ مقابل ٨٦٪ عام ١٩٩٥، ويعود انخفاض هذه النسبة إلى تراجع نسبة الأميين المشتغلين فى القطاع غير المنظم التى انخفضت من نحو ٢٧٪ عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٦٪ عام ١٩٩٩، ويعزى ارتفاع نسبة الأميين وأشباههم فى القطاع غير المنظم إلى طبيعة هذا القطاع التى لا تتطلب تأهيلا تربويا متقدما أو تدريبا متخصصا.

وتشير البيانات المتوافرة عن الحالة الاجتماعية للمشتغلين فى القطاع غير المنظم إلى أن نسبة المشتغلين غير المتزوجين تبلغ ٤٩٪ من مجمل المشتغلين العزاب فى جميع القطاعات، وفى ضوء عدم انتظام العمل فى هذا القطاع، ولطبيعته المتقطعة والموسمية التى لا توفر الاستقرار ولا تساعد على تكوين أسرة، فإنه من غير المستغرب أن تكون نسبة المشتغلين العزاب به مرتفعة. وللتدليل على موسمية العمل فى القطاع غير المنظم يمكن أن نذكر أن الذين يعملون موسميا فى هذا القطاع يمثلون نحو ٧٥٪ من إجمالى المشتغلين الموسمين فى جميع القطاعات.

كما تشير البيانات المتوافرة عن التوزيع الجغرافى للمشتغلين فى القطاع غير المنظم إلى أن العاملين فى هذا القطاع يمثلون ٣٢٪ من مجمل المشتغلين فى الحضر، و٥٤٪ من مجمل المشتغلين فى الريف. وتعكس هذه البيانات أهمية القطاع غير المنظم فى النشاط الاقتصادى لاسيما فى الريف، حيث يغلب النشاط

الزراعى، أما عن الحالة العملية للمشتغلين فى القطاع غير المنظم، فتشير نتائج المسح متعدد الأغراض لعام ١٩٩٩ إلى أن نحو ٣٧٪ من المشتغلين فى هذا القطاع يعملون بأجر وأن نحو ٢٢٪ منهم يعملون* لدى الأسرة أو لدى الغير دون أجر، وأن نحو ٤١٪ منهم يعملون لحسابهم أو بكونهم أصحاب عمل.

ويبين الجدولان ١/٤ و٢/٤ التوزيع النسبى للمشتغلين فى القطاع غير المنظم حسب النشاط الاقتصادى لعام ١٩٩٩، حيث يتضح أن المشتغلين فى الزراعة يمثلون ٤١,٧٪ من مجموع المشتغلين فى هذا القطاع، يليهم من حيث الأهمية المشتغلون فى نشاط البناء والتشييد الذين يمثلون ٢٤,١٪ من مجموع المشتغلين فى هذا القطاع، وإذا أضفنا إلى هاتين النسبتين نسبة المشتغلين فى النشاط التجارى البالغة ١٤,٢٪ لغدت نسبة المشتغلين فى هذه الأنشطة الثلاثة نحو ٨٠٪ من مجمل المشتغلين فى القطاع غير المنظم. ويعزى ارتفاع نسبة المشتغلين فى الزراعة لكون ٦٣٪ من المشتغلين فى القطاع غير المنظم يعملون فى الريف، أما التركيب المهنى للمشتغلين فى هذا القطاع فإن البيانات تشير إلى أن المشتغلين فى مهنة الزراعة والصيد ومهنة قيادة السيارات والمهن الكهربائية والميكانيكية يمثلون أكثر من ٨٠٪ من إجمالى المشتغلين فى هذه المهن.

يستخلص مما تقدم أن القطاع غير المنظم ينمو بشكل متسارع، نظرا لارتفاع معدل النمو السكانى، ولقصور عملية التنمية عن خلق فرص العمل الضرورية لتشغيل الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وأن هذا القطاع يستقطب القوى العاملة النسائية والفئات العمرية الشابة، وأن الغالبية العظمى من المشتغلين فى هذا القطاع هم من الأميين وأشباههم ومن غير المتزوجين ويشتغلون فى الريف، حيث يغلب النشاط الزراعى، ويعملون إما لحسابهم أو لحساب الأسرة أو الغير دون أجر.

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقطاع غير المنظم:

إن العلاقة بين القطاع غير المنظم والبيئة الاقتصادية والاجتماعية تسير باتجاهين، بمعنى أن التفاعل بينهما متبادل فكما يتأثر القطاع غير المنظم

بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية، كذلك يؤثر القطاع غير المنظم بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية فى البلد، وكلما كان الموقع الذى يحتله القطاع غير المنظم فى الاقتصاد الوطنى مهما كان التأثير على الاقتصاد الوطنى أشد وقعا.

وإذا كان توسع القطاع غير المنظم نتيجة لقصور القطاع المنظم عن خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، فإن هذا القطاع غير المنظم يسهم بدوره فى امتصاص جزء مهم من البطالة، ويستدل من البيانات المتوافرة أن القطاع غير المنظم قد وفر ما يزيد على ٧٠٠ ألف فرصة عمل خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى.. فالأعداد الكبيرة من قوة العمل التى تدخل سنويا سوق العمل ولا تجد مكانا فيه تضطر لأن تخلق لنفسها فرص عمل لتأمين دخل لها ولأسرها فى القطاعات الاقتصادية التقليدية، كالزراعة، والتجارة، والخدمات، التى لا تتطلب مهارات عالية ورأسمالا كبيرا.

ومن خلال تأمين فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، أسهم القطاع غير المنظم فى تأمين دخول معقولة للعاملين فيه، وخفف بالتالى وطأة الفقر لكثير من أسر العاملين فى هذا القطاع. وتشير نتائج مسح جانب العرض من سوق العمل لعام ١٩٩٥ إلى أن نسبة العاملين فى القطاع العام التى تقل دخولهم عن ٥٠٠٠ ليرة سورية قد بلغت ٨٢٪ فى حين أن هذه النسبة تنخفض فى القطاع غير المنظم إلى نحو ٦٧٪، وهذا يعنى أن مستوى المعيشة للعاملين فى القطاع غير المنظم أفضل، مما دفع حوالى ١٦٪ ممن لهم مهنة ثانوية فى القطاع العام إلى العمل فى القطاع غير المنظم.

كذلك يسهم القطاع غير المنظم فى الناتج المحلى الإجمالى بشكل ملحوظ نظرا لارتفاع عدد العاملين فى هذا القطاع الذين يشكلون نحو ٤٣٪ من مجموع قوة العمل. ويقدر المكتب المركزى للإحصاء أن مساهمة القطاع غير المنظم فى الناتج المحلى الإجمالى تزيد على ٣٥٪، وترتفع هذه النسبة فى قطاعى الزراعة والبناء والتشييد إلى ما يزيد على ٦٠٪، وتنخفض فى قطاعات

التجارة والصناعة التحويلية والنقل والمواصلات إلى نحو ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وبالنظر لعزوف القطاع المنظم عن الدخول على نطاق واسع إلى المناطق الواقعة فى أطراف المدن ومناطق السكن العشوائى لتأمين السلع والخدمات للقاطنين فيها، بسبب انخفاض مستوى دخولهم، يقوم القطاع غير المنظم بتسويق منتجاته وخدماته رخيصة الثمن، بسبب انخفاض تكاليفه، لتلبية احتياجات ذوى الدخل المنخفض للقاطنين فى تلك المناطق، وهناك مهن تترك للقطاع غير المنظم نتيجة طبيعتها واعتمادها على القوى العاملة بشكل كبير كجمع مواد النفايات والمخلفات والقمامة عموما ، فضلا عن الخدمات المنزلية، والبيع فى الطرقات، والحمالين، وماسحى الأحذية، وكتاب المعاملات وغيرها.

ومن ناحية أخرى يسهم القطاع غير المنظم فى الإبقاء على معدل النمو السكانى مرتفعا نتيجة انخفاض المستوى التعليمى وارتفاع معدل الخصوبة للعاملين فيه، حيث تبلغ نسبة حملة الابتدائية فما دون نحو ٧٨٪ من مجموع العاملين فى هذا القطاع.

وثمة تأثير متبادل بين الهجرة الداخلية والقطاع غير المنظم، فتدفق الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى فى سورية لاسيما دمشق وحلب وحمص بمعدلات تتجاوز فرص العمل الجديدة فى هذه المدن يؤدى إلى توسع القطاع غير المنظم، كما أن طبيعة العمل فى عدد كبير من أنشطة هذا القطاع التى تتسم بالموسمية وعدم الاستقرار والديمومة والموسمية تدفع العاملين فى هذا القطاع إلى الهجرة إلى مناطق أخرى داخل سوريا أو للهجرة الخارجية للعمل فى البلدان المجاورة.

بيد أن للقطاع غير المنظم جوانب سلبية عديدة يتعين الانتباه إليها، فهذا القطاع الذى لا يخضع لضوابط قانونية من شأنه أن يوفر بيئة مؤاتية لنمو بعض الأنشطة التى تقع خارج القانون، ويساعد بالتالى على زيادة عمليات التهريب والتعامل فى السوق السوداء واستخدام الأطفال فى العمل وانتشار قيم ومفاهيم فاسدة، وإذا كان هذا القطاع يتيح للعاملين فيه الحصول على دخول أعلى نسبيا من دخول العاملين فى القطاع

المنظم، فإنه لا يوفر لهم الشروط الصحية والآمنة الضرورية أثناء العمل، كما لا يتمتع العاملون فى هذا القطاع بأى نوع من الضمان الاجتماعى، ولا يكفل الطمأنينة والاستقرار فى العمل.

رابعا: ملاحظات ومقترحات أولية لتنظيم القطاع غير المنظم

يتضح مما تقدم أن القطاع غير المنظم فى سوريا يحتل حيزا مهما سواء من حيث مساهمته فى قوة العمل أو من حيث الوظائف التى يؤديها، ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هذا القطاع فى الاقتصاد السورى فى الأجل القصير، نظرا لتوقع استمرار العوامل التى أدت إلى توسعه لفترة غير قصيرة من الزمن، ولما كان القطاع غير المنظم يواجه صعوبات ليست قليلة تضعف من إنتاجيته، ولا يخلو من الممارسات غير السليمة التى تنعكس سلبيا على الاقتصاد السورى، فإن الحاجة تدعو إلى إيلاء هذا القطاع مزيدا من الاهتمام والرعاية، وإلى المبادرة لاتخاذ الخطوات الكفيلة بمعالجة جوانبه السلبية وبتطوير إنتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه.

ولعله من الأهمية بمكان قبل التقدم بأية مقترحات بهذا الصدد أن نشير إلى الملاحظات التالية:

١ ـ إن توسيع قدرة الاقتصاد السورى على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، من خلال تسريع وتيرة التنمية وزيادة الإنفاق الاستثمارى العام والخاص وتخفيض معدلات النمو السكانى المرتفعة، والحد من تضخم المدن الرئيسية، وتشجيع إقامة مدن جديدة لاسيما فى مناطق الانتاج الزراعى والصناعى، والحد من الهجرة الداخلية، واعتماد استراتيجية التنمية الريفية الشاملة، يمثل الإطار الضرورى لاحتواء القطاع غير المنظم. وغنى عن القول إن تأثير هذه السياسات من غير المتوقع أن يظهر فى الأجل القصير، الأمر الذى يتطلب التدرج فى إدماج القطاع غير المنظم فى الاقتصاد المنظم الحديث.

٢ ـ إن القطاع غير المنظم هو قطاع غير متجانس من حيث الأنشطة التى يمارسها العاملون فيه، والدوافع التى تحرك كلا منهم، وأنماط الوحدات الاقتصادية التى تعمل فى كنفه، لذا ينبغى مراعاة هذا التنوع عند النظر فى

أية خطوات ترمى إلى دعم وتطوير هذا القطاع.

٣ ـ يتصف القطاع غير المنظم بدرجة عالية من الديناميكية، ويعتمد ترتيبات عمل مرنة، وتلعب فيه المبادرة الفردية دورا مهما، ولعله بتأثير هذه السمات تمكن القطاع غير المنظم من أن يغدو مصدرا مهما للعمالة والدخول. وكى لا نحد من قدرة القطاع غير المنظم على توفير العمالة والدخول لقوى عاملة تتسع على الدوام، فإنه ينبغى الحرص على ألا تؤدى عملية التنظيم إلى إضعاف ديناميكية القطاع.

٤ ـ إن اتساع قاعدة المشتغلين فى القطاع غير المنظم وتوزعهم على قطاعات اقتصادية ومهن متعددة ومتنوعة، والتباين الواسع فى دوافعهم وتطلعاتهم وخصائصهم، يقتضى الابتعاد فى عملية التنظيم عن اتباع أساليب الزجر والقمع والمصادرة، والعمل على اعتماد وسائل تعالج الأسباب التى تكمن خلف توسع القطاع غير المنظم، وتوافر الشروط الموضوعية المحفزة التى تدفع المشتغلين إلى قبول عملية التنظيم طواعية.

آخذين الملاحظات السابقة بعين الاعتبار، فإنه يمكن التقدم بالمقترحات التالية:

١ ـ من أجل توسيع قدرة القطاع غير المنظم على خلق فرص العمل وتوليد الدخل، فإنه لا غنى عن توفير مختلف أشكال الدعم لزيادة الطاقة الإنتاجية للأنشطة المؤهلة للنمو، ويأتى التدريب فى المقدمة لتطوير مهارات المشتغلين وزيادة إنتاجيتهم، ورفع مستويات دخولهم، ويتطلب ذلك تمكين المشتغلين من الاستفادة من التسهيلات التدريبية النظامية المتوافرة، وإزالة العقبات التى تحول دون ذلك، كما يتطلب الأمر إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين فى القطاع غير المنظم تتلاءم وإمكاناتهم من ناحية وطبيعة النشاط الذى يمارسونه من ناحية أخرى. ومن شأن تطوير مهارات المشتغلين فى هذا القطاع تحسين مواردهم المالية، وبالتالى تمكينهم من الوفاء بالالتزامات المالية التى يتطلبها اندماجهم فى القطاع المنظم. ولابد أن يتزامن التدريب وتحسين التقانات المستخدمة، وتزويدهم بالمهارات الضرورية لتطوير

أدائهم، وكذلك تدعو الحاجة إلى إفساح المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة، فالموارد الذاتية المتوافرة لهم لا تكفى لتوسيع طاقاتهم الإنتاجية وتجديدها، ولتحقيق ذلك يمكن اللجوء إلى اعتماد أسعار فائدة مدعومة للوحدات الاقتصادية الصغيرة، وتشجيع قيام الصناديق الدوارة، وإيجاد خطوط ائتمانية ذات شروط ميسرة توفر للمشتغلين إمكانية الحصول على قروض بضمانة أنشطتهم.

٢ ـ يشكل غياب التجانس بين المشتغلين فى القطاع غير المنظم إحدى العقبات الرئيسية فى وجه تنظيم هذا القطاع، فاختلاف المصالح والأولويات بين فئات العاملين فى القطاع غير المنظم، وطغيان النزعة الفردية فى صفوفهم، لا تساعد على تقبل صيغ متقدمة من التنظيم على قاعدة التضامن الجماعى. ومع ذلك فإن قيام روابط بين المشتغلين ضمن الفئة الواحدة هو أمر يمكن تحقيقه إذا وجد التشجيع والتحفيز من قبل الدولة، لذلك من الأهمية بمكان أن تعمد الدولة إلى تشجيع قيام روابط مهنية بين المشتغلين ضمن الفئة الواحدة كخطوة أولى نحو قيام جمعيات تعاونية لاحقا، وذلك من خلال توفير الحوافز المتعددة، ويمكن لهذه الحوافز أن تأخذ أشكالا مختلفة من بينها توفير المكان الملائم والمرافق اللازمة لتجميع المشتغلين ضمن الفئة الواحدة، وتأمين حصولهم على القروض والتسهيلات التمويلية بشروط ميسرة، وتزويدهم بالرعاية الصحية والدعم والإرشاد الفنى، وتسهيل دخول منتجاتهم الأسواق النظامية. ويمكن للدولة أن تمارس الإشراف غير المباشر من خلال هذه الروابط والتجمعات دون أن تتدخل فى تسيير شئونهم، وتستطيع الدولة عن طريق الإشراف غير المباشر أن تضمن تقيد المشتغلين فى القطاع غير المنظم بالمعايير الصحية والبيئية.

٣ ـ عقبة أخرى تقف فى وجه اندماج بعض المنشآت والمهن فى الاقتصاد المنظم وتتجلى فى عدم حصولها على التراخيص المطلوبة، ويتضح من المعلومات المتوافرة لدى مديرية المهن والرخص فى محافظة مدينة دمشق فى مطلع عام ٢٠٠١ أن هناك ٨٩٥١ منشأة

لم تحصل على ترخيص صناعى فى مدينة دمشق، منها ٦٨٩٥ تقع خارج المناطق الصناعية و٢٠٥٦ منشأة تقع ضمن السكن العشوائى. كذلك هناك أكثر من ١٥ ألف منشأة صغيرة لم تحصل على ترخيص تجارى وإدارى، أما المنشآت التى لم تحصل على ترخيص صحى بسبب عدم مراعاة الشروط الصحية فيتجاوز عددها ٥٠ ألف منشأة، وليس هناك ما يؤكد أن الوضع فى المحافظات السورية الأخرى يختلف عن حال محافظة مدينة دمشق فى هذا الشأن.

ويعود عدم حصول المنشآت على التراخيص المطلوبة إلى عوامل عدة لعل من بينها: عزوف أصحاب المنشآت عن التقدم بطلبات للحصول على التراخيص إما بسبب عدم إدراك الحاجة إليها أو رغبة فى تفادى رحلة طويلة إلى مكاتب أكثر من عشر جهات حكومية للحصول على موافقاتها قبل منح الترخيص المطلوب. ونذكر فى هذا الصدد أنه يتوجب على صاحب المنشأة أن يقدم «١٧» مستندا للحصول على ترخيص إدارى و«١٤» مستندا للحصول على ترخيص تجارى و«١٤» مستندا للحصول على ترخيص صحى، بيد أن العامل الأهم فى عدم حصول المنشآت على التراخيص المطلوبة يعود إلى عدم توافر الشروط الضرورية فى المنشآت المطلوب الترخيص لها، والتى من بينها مخالفات البناء غير القابلة للتسوية، وقد شكلت منذ عام لجنة وزارية للنظر فى إمكانية منح تراخيص مؤقتة للمنشآت التى ارتكبت مخالفات غير قابلة للتسوية.

إن وجود هذا العدد الكبير من المنشآت فى مدينة دمشق وحدها غير مرخصة وخارج إشراف الدولة ينطوى على مخاطر صحية وبيئية، الأمر الذى يستدعى معالجة الأسباب التى تكمن خلف عدم الترخيص سواء من خلال توعية وتحفيز أصحاب المنشآت للحصول على الترخيص أو تبسيط الإجراءات المطلوبة، أو معالجة المخالفات.

وغنى عن القول إن تصحيح أوضاع القطاع غير المنظم يتطلب وضع برنامج متكامل ينضوى فى إطار خطة مستقبلية إنمائية اقتصادية واجتماعية للاقتصاد السورى.

مراجع

(١) مأزق القطاع غير النظامى، تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذى قدم إلى الدورة ٧٨ لمؤتمر العمل الدولى لعام ١٩٩١.

Mexico's National Institute of Geography, Statistics and Data Compila-
2 - tions

Francesco Neves, Malking Do, Http:www. Brazzil. Com./cvrjun٩٩.htm

3 -

(٤) مأزق القطاع غير النظامى – مرجع سابق.

5 - Francesco Neves – مرجع سابق –

٦ – مأزق القطاع غير النظامى – مرجع سابق.

7 - AHMED aal-Kawar, (edit), Informal Sector and its Role in Arab Countries, The Arab planning Institute, Kuwait

(٨) المرجع السابق.

(٩) مأزق القطاع غير النظامى، مرجع سابق.

10 - Abdul Rahman, N. The Role of the Informal Economy in Economic Indonesia and Thailand, http,//٢p٥-١٢Development, Examples from www.curtin,edu,au/curtin/dept/ssal/jsss/vall/no

١١ ـ المرجع السابق

١٢ ـ المرجع السابق

١٣ – المكتب المركزى للإحصاء – وصف سوريا بالمعلومات ٢٠٠١.

١٤– ١٥ – ١٦ – المرجع السابق.

١٧ – المرجع السابق.

١٨ – مصرف سوريا المركزى، النشرة الربعية «للربع الأول والثانى» لعام ٢٠٠٠ .

١٩ – د. نبيل مرزوق، البطالة والفقر فى سوريا، محاضرة ألقيت فى ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة لعام ٢٠٠١ .

مقـــال
مقاربة نظرية حول
«رأس المال والتجارة الدولية»

أ.د. عبد الأمير السعد *

«ساعدنى فى إغناء هذه الموضوعة... طامعا فى قوة الحجة.. لا حجة القوة».

الباحث

الشىء الأكيد أن مساهمات الفكر الاقتصادى الكلاسيكى «سميث، ريكاردو، ماركس»، أصبحت مرجعا أساسيا ينبغى الركون إليه كلما تطلب الأمر دراسة وإغناء الكثير من الموضوعات المرتبطة بالتجارة الدولية» التكاليف، الأسعار، القيمة، الربح.... إلخ. من المؤشرات.. والشىء الأكيد أيضا أن المجتمع الدولى يتطلع اليوم أكثر من أى وقت مضى إلى مسعى جاد وواسع المديات للمنظمة العالمية للتجارة، يستجيب مع أهدافها المسطرة فى دستورها وقابل للتطبيق بالمفهوم الواسع غير الانتقائى.

المشكلة العصية التى نواجهها اليوم، أن ثمة فراغا نظريا على صعيد أعمدة التجارة الدولية «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى، السياسة الاقتصادية»، يقابلها حالة من التفرد الميدانى فى مكانة السياسة الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تهميش واسع لأعمدتها الرئيسية «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى» كمصادر رئيسية فى مجرى التجارة الدولية.. مثل هذا الوضع يسمح بالكشف عن جوهر مفارقات التجارة الدولية، استنادا إلى الخطاب الرسمى المعلن للمنظمة العالمية للتجارة... ولا ضير من ذكر بعض هذه المفارقات كمداخل رئيسية لتحديد الإشكالية التى يتطرق إليها البحث عبر مستويات مختلفة.

المفارقة الأولى: الخطاب الرسمى المعلن للمنظمة العالمية للتجارة، يركز على الأهمية القصوى لعوامل الإنتاج» السلع، رأس المال، العمل، بينما الواقع العملى يكشف أن ثمة حالة من الانتقال السريع والمكثف لرأس المال بأقل من لمح البصر، وبمئات المليارات من الدولارات،

* أستاذ الاقتصاد الدولى – جامعة عنابة – الجزائر.

ومن جهة أخرى ثمة حالة من الضعف فى الامتداد والسرعة فى الارتداد فيما يتعلق بحركة انتقال العمل.

المفارقة الثانية: الخطاب الرسمى المعلن للمنظمة العالمية للتجارة، يؤكد ارتكاز التجارة الدولية الراهنة على أفكار ريكاردو فى نظرية الميزات النسبية، بينما المعلوم أن أفكار ريكاردو فى التجارة الدولية تشترط عدم حرية انتقال المال والعمل خارج الحدود الوطنية [1]..

المفارقة الثالثة: الخطاب الرسمى المعلن للمنظمة العالمية للتجارة، يؤكد الدور المقرر للميزات النسبية فى التجارة الدولية.. بينما فى واقع الحال، وفى ظروف النقلة النوعية فى وظيفة رأس المال «رأس المال مرحلة العولمة»، يمكن ملاحظة الميزات المطلقة والنسبية على السلعة الواحدة، وفى آن واحد [2].

المفارقة الرابعة: على صعيد الميراث المعرفى للتجارة الدولية: من جهة الميراث النظرى التاريخى فإنها ترتكز على أعمدة ثلاثة «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى، السياسة الاقتصادية».. ومن جهة أخرى فإن واقع التجارة الدولية اليوم، يركز على أهمية السياسة الاقتصادية، ويهمش الأعمدة الأخرى، «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى».. وما يترتب على هذه الوضعية من انتقال حالة التجارة الدولية، من صيغة التشابك بين الأعمدة إلى صيغة فك التشابك، ومن ثم ارتكازها على مصدر واحد هو السياسة الاقتصادية..

بلا شك أن التأشير على هذه المفارقات وغيرها أمر ضرورى، إلا أن تثبيتها لا يعنى تهميشا لأهمية خطاب المنظمة العالمية للتجارة انطلاقا من التالى:

لا يجوز الإسقاط المعرفى المطلق لأفكار الكلاسيك من مرحلة القرن الثامن عشر ـ التاسع عشر إلى المرحلة الراهنة. وهو ما يؤكد ضرورة إعادة تأويل وتطوير وإغناء الكثير من أفكار الكلاسيك بما فى ذلك نظرية ريكاردو للميزات النسبية، مما يتلاءم والظروف الراهنة.

والشىء الملاحظ والثابت الذى يمكن من خلاله تناول جوهر موضوعات

الإشكالية هو أن **ثمة انحرافا واضحا وملموسا ومستمرا للأسعار العالمية عن قانون القيمة.. والسؤال: من أين يحصل ذلك ضمن الظروف الملموسة؟**

ودون حاجة إلى عناء واسع فى التقدير، يمكن ملاحظة آثار ذلك من ترحيل السياسة الاقتصادية من المستوى الوطنى إلى المستوى الدولى.. ويستمر التساؤل: **من الذى يسمح للسياسة الاقتصادية أن تحرف الأسعار العالمية عن تشكلها الطبيعى؟**

والإجابة على ذلك تتطلب معاينة فاحصة للمجال الذى يدور فيه نمط الإنتاج الرأسمالى، وبالتحديد رأس المال... ولتوضيح كيف حصل ذلك؟.. عمل رأس المال على التالى:

١ ـ فك التشابك بين أعمدة التجارة الدولية الثلاثة «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى، السياسة الاقتصادية».

٢ ـ تهميش أعمدة التوازن «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى» انطلاقا من الفعل المشترك لدى الكلاسيك «سميث، ريكاردو، ماركس» للأهمية المميزة للعمل فى القيمة.

وكمحصلة لذلك يكون التساؤل مركزا بثلاثة مستويات:

المستوى الأول: لماذا كان فك التشابك بين الأعمدة الثلاثة من جهة وتهميش الأعمدة الرئيسية ذات الإرث الكلاسيكى «الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى» من جهة أخرى، ضروريا بالنسبة لرأس المال؟

المستوى الثانى: كيف أصبح إنجاز هذا الضرورى ممكنا بالنسبة لرأس المال؟

المستوى الثالث: ما الحل للوضع الراهن للتجارة الدولية؟

المستوى الأول: حول رأس المال وضرورة فكل التشابك بين أعمدة التجارة الدولية تاريخيا، وتبعا للتطور الاقتصادى، يمكن، ملاحظة التالى: فى مرحلة ما بين القرن الثامن عشر ـ نهاية القرن التاسع عشر، توطدت أركان السيادة لنمط الإنتاج الرأسمالى، وأخذت الحرية التجارية بصيغة المنافسة بعدا واسعا فى المبادلات التجارية، وقد تجلى ذلك فى التالى:

أ ـ الدرجة العالمية من التشابك بين أعمدة التجارة الدولية «الفكر

الاقتصادى، الاقتصاد السياسى، السياسة الاقتصادية».

ب ـ التأكيد على أهميتها الجماعية كركائز للتجارة الدولية من جهة.. ومن جهة أخرى فإن الدرجة العالية من تشابكها وحضورها الجماعى جاءت متوافقة مع طموحات رأس المال مرحلة المنافسة.

إلا أنه مع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بدأت مرحلة نوعية جديدة، هى مرحلة نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار، وبمقولة ماركس الشهيرة: «المنافسة تقتل المنافسة»، وهنا بداية التقاطع أو ما يمكن تسميته «الطلاق بحياء»، بين علاقة رأسمال مرحلة المنافسة «بالفكر الاقتصادى، والاقتصاد السياسى»، وعلاقة رأسمال مرحلة ما بعد المنافسة «نهاية القرن التاسع عشر»، بـ «الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى» وصياغة نزوع جديد لتطوير سلسلة من الإجراءات المرتبطة بتعزيز دور السياسة الاقتصادية كقاعدة ارتكازية مميزة للتجارة الدولية.. ولتأصيل ما سبق على مستوى من التجريد والملموس يمكن تثبيت التالى:

مع نهاية القرن التاسع عشر صار واضحا أن ثمة تقاطعا بين مرحلة جديدة تتسم بنزوع رأس المال نحو الاحتكار، ومرحلة سابقة «مرحلة رأسمالية المنافسة» اكتسبت بها نظرية ريكاردو للميزات النسبية فى التجارة الدولية بعدا دوليا يفترض ترقية المنافسة فيه إلى مدى مكانى وزمانى بعيدين، ونفس الأمر على مستوى التوزيع بالنسبة للاقتصاد السياسى. إلا أن رأس المال لاحظ جيدا أن هذا المدى المكانى والزمانى البعيد لحرية المنافسة، والانشغال الواسع بموضوع التوزيع، باعتباره طرفا مهما فى علاقات الإنتاج بالمفهوم الاجتماعى يعنى:

ـ من جهة: تعطيل فرصة ميله نحو الاحتكار.

ـ من جهة أخرى: فتح الطريق واسعا أمام مراكز جديدة للرأسمالية فى مناطق مستعمراتها فى «آسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا».

بهذا المعنى، فإن رأس المال يكون قد ميز بين ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى: الحاجة الموضوعية

لخدمات الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى طيلة الفترة الممتدة بين مطلع القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر، بسبب متطلبات تأكيد السيادة الفاعلة لنمط الإنتاج الرأسمالى من جهة.. وقضية الوصول إلى الأسواق البعيدة وتعزيز المبادلات الدولية من جهة أخرى.. لهذا وفى تلك الفترة تحديدا يعتبر الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى أعمدة أساسية لتجارة مرحلة رأسمالية المنافسة، ومن هذه الزاوية حصرا تعتبر المساهمات الفكرية العظيمة لـ «آدم سميث ودافيد ريكاردو» عاملا أساسيا فى قدرة الرأسمالية على إنجاز مهمات مرحلة المنافسة.

الملاحظة الثانية: فى المرحلة النوعية الجديدة. فى نهاية القرن التاسع عشر بدأ كل من الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى يصبح عبئا على المرحلة النوعية الجديدة التى تتسم بميل رأس المال نحو الاحتكار.

ومن سمات هذا الميل:

١ ـ سيطرة الاحتكارات الكبرى على اقتصادات بلدانها.

٢ ـ تزاوج رأس المال الصناعى برأس المال المصرفى وتشكل رأس المال المالى.

٣ ـ اشتغال الاحتكارات بتصدير رأس المال، بعد أن كانت تصدر المنتجات، **وهذه كلها سمات جديدة ذات طابع احتكارى تتجاوز المنافسة، ولكن ليس بصيغة التطور النوعى للمنافسة التقليدية، بل بصيغة تهميش مفعول المنافسة على صعيد المبادلات التجارية الدولية..** بهذا المعنى، فإن مهمة إضعاف المنافسة بمفهوم أفكار الكلاسيك تتطلب من رأس المال فى مرحلة نزوعه للاحتكار العمل على تهميش موقع الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى كأعمدة أساسية للتجارة الدولية.

إلا أن التساؤل مازال قائما حول فك التشابك بين الأعمدة الثلاثة للتجارة الدولية:

لماذا انحاز رأس المال إلى السياسة الاقتصادية وتحديدا فى مرحلة ميله نحو الاحتكار؟

ما شكل ومضمون قانون القيمة إذا ما تشكل على صعيد الفكر الاقتصادى ومساهمة إغنائه وتطويره أو تحت

ضغط السياسة الاقتصادية؟..

وكمحاولة فى تعميق السياق السابق، يمكن القول كالتالى:

بشكل عام تتسم موضوعية السياسة الاقتصادية بهامش واسع من المرونة يسمح بإمكانية الجمع المزدوج ولو كان ذلك متناقضا، فمثلا: أن يحمل الخطاب الرسمى لرأس المال دعوة علنية لمبادئ اقتصاد السوق وقانون العرض والطلب، إلا أنه بالمقابل يلجأ إلى السياسة الاقتصادية، حيث يقوم بتطوير سلسلة من الاقتراحات الملموسة التى تمس مجال السياسة الاقتصادية دون أى احتراز أو اعتراف بأن ثمة تناقضا ملاحظا بين ما جاء فى الخطاب الرسمى من مبادئ اقتصادية حول السوق وسلسلة المقترحات.

لنتابع التساؤل السابق: لماذا انحاز رأس المال إلى السياسة الاقتصادية؟.. لماذا لم يلجأ رأس المال إلى الفكر الاقتصادى أو الاقتصاد السياسى وليس إلى السياسة الاقتصادية بتطوير سلسلة من المقترحات الملموسة بصدد التجارة الدولية؟...

وكمحاولة فى معاينة التساؤلات السابقة والإجابة عليها، يمكن تثبيت التالى:

إذا رجعنا لموضوع كون الفكر نتاج السيادة فى نمط الإنتاج، يمكن ملاحظة أن الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى، صحيح أنها أعمدة أساسية فى التجارة الدولية، إلا أنها لا تعمل بفاعلية إلا بصيغة الاستجابة للمرحلة، مما يعنى أنها تتطلب الارتقاء بالأفكار وتأصلها بناء للمرحلة الجديدة.. إلا أن هذا الارتقاء بالأفكار يمكن أن يخلق ضغطا اجتماعيا واسعا إذا ما تركت العملية طليقة فى مرحلة نوعية جديدة فى العلاقة بين «الإنتاج، والتداول، والتوزيع»، ومثل هذه الحالة يمكن أن تطوق أو تحجم مكانة رأس المال الساعى إلى دور جديد تتعاظم فيه مكانته من خلال الميل نحو الاحتكار.

ولما كان رأس المال يعى جيدا أن أركان التجارة الدولية بالمعايير الكلاسيكية استنفدت معظم مهماتها فى نظرية التجارة الدولية مرحلة رأسمالية المنافسة، وأن ترك المجال لها طليقا لتطوير صياغاتها بناء للمرحلة

الجديدة يمكن أن يترتب عليه ضغط محسوب فى التصور الاستراتيجى لرأس المال، على الأقل فى جانبى الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى، **وهو ما يتطلب تهميشهما ووضعهما فى رفوف خلصة ذات وظيفة محدودة**. سيما وأن النموذج السوفيتى «للاشتراكية» وصيغته المؤدلجة للفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى قدم فرصة ذهبية مبكرة لرأس المال لإعلان الحرب المكشوفة وغير المكشوفة ضد الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى.. بالمقابل تسليط ضوء مميز على السياسة الاقتصادية باعتبارها **محصلة حاصل لمجموعة من الآليات التى يمكن لها أن تكون تحت سيطرته على الدوام أو على الأقل فى معظم الحالات.**

والمشكلة هنا لا تكمن فى مفعول السياسة الاقتصادية الدولية، كمستوى تكييفى، فالسياسة الاقتصادية كمستوى تقنى أداة مشروعة لكل الدول فى اختيار ما يتلاءم مع التطورات الحاصلة فى اقتصادياتها.. إلا أن الإشكالية تكمن فى التالى:

أ ـ الرأسمالية كنظام، فى فترات تطورها المختلفة، وتحديدا منذ مرحلة نزوعها نحو الاحتكار وإلى الآن، قطعت الطريق قسرا على إمكانات تطور الفكر الاقتصادى والكلاسيكى فى زاوية قانون القيمة بما يتلاءم والظروف المختلفة لمستوى تطور الاقتصاديات المتعددة. وهنا بدأت رحلة الجذب والشد بين قانون القيمة وقانون القيمة العالمى ومن ثم الأسعار العالمية، من خلال الترحيل القسرى لآليات السياسة الاقتصادية الوطنية وآثارها إلى مستوى السياسة الاقتصادية الدولية، وهنا مربط الفرس فإن **قانون القيمة العالمى المعاصر كما هو عليه ليس محصلة حاصل لتطور الفكر الاقتصادى، وبالتالى امتدادا طبيعيا لتطور قانون القيمة، بقدر ما هو حالة فرضتها مستويات السياسة الاقتصادية فى البلدان الصناعية المتطورة على التجارة الدولية.**

ب ـ فى ظروف الاقتصاديات المختلفة والتى تتسم بالضعف الحاد لإمكانات سوقها الداخلى يتشكل قانون القيمة، وفى وقت اندماج معظم عملياتها الاقتصادية الرئيسية بالسوق العالمى، تكرست هذه الظاهرة فى

اقتصادياتها على مستوى السياسة الاقتصادية، وكأن مفعول قانون القيمة العالمى وقانون القيمة على المستوى الوطنى واحدا .. وقد ترك مثل هذا الوضع آثارا سلبية متصاعدة بالغة التأثير على تسوية إمكانات خروجها من التخلف وتحقيق الشروط الممكنة للتنمية، ويتجلى هذا العبء فى التالى[٣]:

- تعميق ظاهرة التجزئة والتفكيك داخل الاقتصاد المتخلف.

- إفراز نوع من التكامل المشوه مع اقتصادات البلدان المتطورة مما دفع ظاهرة النمو غير المتكافئ إلى آخر مداها .. أى تكامل فى جانب واحد.

ج - التضخم الراهن ذو طبيعة متنوعة للغاية، فلا يقتصر تأثيره على حقل أو طور التداخل، بل إنه يمارس تأثيرا مباشرا على عمليات إعادة إنتاج رأس المال والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية... فالتضخم الراهن على سبيل المثال يؤدى إلى زيادة تكاليف المعيشة بشكل متواصل وبالتالى التسريع بتشكيل ظاهرة الافقار للفئات الاجتماعية الواسعة، وفى ظروف البلاد العربية يمكن القول: إن التضخم الناجم عن عملياتها الإنتاجية الوطنية والخارجية سارع بتشكيل ظاهرة الافقار المطلق والنسبى، وهو ما يدفعنا إلى القول: **إن التضخم أصبح أداة السياسة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة فى حل تناقض التطور الرأسمالى خصوصا التناقض بين العمل ورأس المال وترحيل ذلك بصيغة قانون القيمة العالمى.**

مستوى التأصيل السابق يسمح لنا بالاقتراب من معرفة مشكلة رأس المال مع الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى، وذلك بتفكيك الصياغة التالية: رأس المال، الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى، السياسة الاقتصادية، قانون القيمة، حيث رأس المال يعى جيدا أن الفكر الاقتصادى بفعل صياغاته التجريدية لا يمكن أن يقدم قانونا للقيمة إلا على أساس كونه نتاجا طبيعيا فى إطار المساهمة لظروف التجارة الدولية بغض النظر عن تباين مستوى التطور الاقتصادى للبلدان المختلفة، بمعنى أن مفعول قانون القيمة فى سياق هذه الصياغة لابد أن يكون إيجابيا على مستوى تطور التجارة

الدولية.. بينما السياسة الاقتصادية **بفعل مهماتها وصياغاتها التقنية، قد تتوافق مع ما يقدمه الفكر الاقتصادى على مستوى قانون القيمة**، كما هو عليه فى ظروف رأسمالية المنافسة طيلة المرحلة الممتدة بين القرن «الثامن عشر ،التاسع عشر»، وهى بهذا المضمون ذات أثر إيجابى لأنها تسهل معالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية، إن وجدت، من جهة فى إطار النتاج الطبيعى للفكر الاقتصادى فى ميدان تشكل القيمة على الصعيد العالمى..

إلا أنها قد تكون معرقلة لإمكانات التطور الطبيعى للفكر الاقتصادى، كما فى الظروف الملموسة الجديدة، وما يترتب على ذلك من صياغة تقنية لقانون القيمة على المستوى العالمى بعيدا عن أية مستويات ومتطلبات الاجتهاد والمثابرة على مستوى الفكر الاقتصادى فى ظروف هيمنة رأسمالية المنافسة الاحتكارية على سلطة القرار السياسى والاقتصاد فى التجارة الدولية...(٤) بمثل هذه الحالة فهم الدور السلبى لترحيل شكل ومضمون السياسة الاقتصادية من حدودها الوطنية إلى المجال الدولى، وما قد يترتب على ذلك من صياغة مشوهة لقانون القيمة على الصعيد العالمى.. وانعكست هذه النتائج السلبية على معظم البلاد المختلفة بغض النظر عن طبيعة منهجها الاقتصادى «اقتصاد ليبرالى أو اقتصاد مخطط».

وفى مرحلة نوعية جديدة من العمل التكييفى لرأس المال «مرحلة العولمة»، تقدم رأس المال عبر مؤسسات سلطة القرار الاقتصادى العالمى، ليس باتجاهات عامة حول برامج الإصلاح الاقتصادى فى الاقتصادات المتخلفة، بل عمل تفصيلى، يتطلب الانتقال من مرحلة تفكيك السياسة الاقتصادية الوطنية إلى إلغائها وإحلال سياسات اقتصادية دولية محلها تم إعدادها طبقا للحدود المرسومة لهذه الاقتصاديات فى الاقتصاد العالمى. وتكون هذه السياسة الاقتصادية «الدولية» هى السياسة الوطنية الجديدة.. **بمعنى أن السياسة الاقتصادية الوطنية الجديدة هى حالة الترحيل الكامل للسياسة الاقتصادية «الدولية» فى إطار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى المعدة أصلا من قبل سلطات القرار الاقتصادى الدولى «صندوق**

النقد الدولى، البنك الدولى، المنظمة العالمية للتجارة».

المستوى الثانى: كيف أصبح إنجاز «فك التشابك» بين الأعمدة الثلاثة ممكنا بالنسبة لرأس المال: متابعة للكيفية التى تحققت فيها استجابة الأعمدة الثلاثة للتجارة الدولية لمتطلبات النظام العالمى للرأسمالية، فى مرحلة المنافسة.. ولم يتحقق لاحقا؟.. وهو ما يتطلب مستوى من التأصيل والمتابعة عند البحث عن إجابة تحاول الاقتراب من جوهر الإشكالية من خلال التكثيف التالى:

الرأسمالية نظام عالمى.. والشىء العام المفترض معرفته مسبقا أن الفكر نتاج السيادة فى نمط الإنتاج، والذى حصل منذ بدايات تشكل الرأسمالية إلى الآن أن نمط الإنتاج السائد عالميا هو الرأسمالية، والسوق العالمى هو سوق رأسمالى من ألفه إلى يائه.. صحيح حدثت تطورات فى نمط الإنتاج الرأسمالى ولكن فى الإطار العام للتشكيلة الرأسمالية من «رأسمالية منافسة، رأسمالية ذات ميل للاحتكار، رأسمالية تدويل رأس المال، رأسمالية العولمة» إلا أنه من زاوية التنظير على صعيد الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى، يصعب إلى الآن التنظير خارج نمط الإنتاج السائد عالميا إلا إذا كانت العملية ذات طابع قسرى، وهذا ما حدث فعلا على مستوى الفكر الاقتصادى مرحلة ما بعد المنافسة والاقتصاد السياسى لما سمى بـ «اقتصاد اشتراكى». لنتوقف عند النموذج الرسمى للاشتراكية وأعبائه الثقيلة فى التنظير القسرى لما سمى بـ «نظام اشتراكى»، ومن ثم تسهيل مهمة رأس المال على الصعيد العالمى، فى فك التشابك بين أعمدة التجارة الدولية. لكن ينبغى تثبيت التالى: يفترض بالنموذج «الاشتراكى» ألا يحول دون مسعى رأسمال مرحلة ما بعد المنافسة على فك التشابك بين الأعمدة الثلاثة، بل تعزيز هذا التشابك والارتقاء النوعى بهذه الأعمدة تطويرا وإغناء بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد «الاشتراكى».

فالنظام الاشتركى المفترض - الجديد - تطلب منظورا تنظيريا للفكر الاقتصادى سواء على مسوى تطوير نقد الرأسمالية تبعا للمرحلة الجديدة، أو على مستوى منظور أرقى للفكر الاقتصادى للاشتراكية، والشىء نفسه يمكن أن يقال

على مستوى الاقتصاد السياسى، إلا أن واقع الحال هو أن صيغة «النظام الاشتراكى» المفترض هى صيغة أيديولوجية، وأن النظام الاقتصادى العالمى السائد هو نظام رأسمالى، وحتى الآليات الاقتصادية للنظام المسمى «اشتراكى» كانت تعمل محليا بفعل صياغات وإجراءات إدارية محضة، بينما دوليا كانت تكيف أوضاعها تبعا لآليات النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى، تبعا لذلك فإن ملاحظة المفارقات التالية كتجليات رئيسية لحالة التنظير القسرى للنموذج «الاشتراكى»:

المفارقة الأولى: استناد ثورة أكتوبر إلى مستوى متدن من القوى المنتجة إذا ما قورن الأمر بمنظار اقتصاد البلدان الأوروبية، وهو ما يجعل توصيف ثورة أكتوبر «بالاشتراكية» وتنتمى إلى علاقات إنتاج أرقى من مثيلاتها لا يستند إلى الواقع الملموس.

المفارقة الثانية: توصيف الاقتصاد الروسى منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ حتى تغيرات صيف ١٩٩١ كونه «اقتصاد اشتراكى» فى الوقت الذى ظلت فيه مشكلته الأساسية هى الشحة والندرة فى الإنتاج بينما ظلت مشكلة الرأسمالية على الدوام هى فيض الإنتاج سواء فى مرحلة الأزمات الدورية أو فى ظروف الأزمات التركيبية.. وقد ترتب على ذلك وكأن اشكالية الاشتراكية، هو عدم القدرة على تلبية الحاجات الكاملة للمجتمع، فى حين يعتبر ذلك هو الأساس فى السياسة الاقتصادية الاشتراكية سواء فى مرحلة الانغلاق أو مرحلة الارتباط بالسوق العالمى.

المفارقة الثالثة: تباينات التطور القطاعى، فالمجتمعات الرأسمالية المتطورة انطلقت من القطاع الثانى «إنتاج وسائل الاستهلاك» ثم القطاع الأول «إنتاج وسائل الإنتاج» ثم القطاع الثالث «الخدمات» بينما تجربة الاتحاد السوفيتى «سابقا»، وكذلك معظم بلدان أوروبا الشرقية بدرجات متفاوتة، انطلقت من القطاع الأول إلى القطاع الثانى ثم إلى القطاع الثالث، ومازال القطاعان الثانى والثالث يعانيان من ضعف مزمن (٥).

والواقع ماذا حصل؟.. فى إطار معاينة المفارقات السابقة لا يمكن تصور أو تلمس تنظير لفكر اقتصادى

اشتراكى، واقتصاد سياسى للاشتراكية سليمين، ويستجيبان لمتطلبات منهج ماركس فى نقد الفكر الاقتصادى الكلاسيكى، ونقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية، وملاحظاته حول مجتمع ما بعد الرأسمالية ما لم يكن هذا الفكر الاقتصادى، وهذا الاقتصاد السياسى هما محصلة حاصل طبيعية وليس مفتعلا، وليس قسؤية، لمرحلة تمتلك عنوانا حقيقيا مرحلة النموذج الاشتراكى أو على الأقل مرحلة الأطوار المتعددة لتشكل النموذج الاشتراكى الجديد والتى تسمح بشكل طبيعى فى تطوير مفردات التأصيل النظرى المتصل بالموضوع.

الإشكالية.. إن النموذج السوفيتى «للاشتراكية» أفرط فى التأريخ على نوع من التفكير المرتجى للزوال السريع لعلاقات الإنتاج فى مرحلة يفترض كونها متقدمة من نمط الإنتاج الاشتراكى.. وقد أدى هذا الوضع إلى حالة من الضعف الحاد فى التعامل مع منهج ماركس الاقتصادى، وبالتالى إلى حدوث أزمة واضحة ضمن تطبيقه على ما سمى «اقتصاد اشتراكى».. وفى هذا تحديدا يمكن معاينة انهماك «النموذج الاشتراكى» فى التحرى العميق فى الخصائص الخاصة للنظام الرأسمالى، بحيث لم يتم التقاط أهمية القوانين الاقتصادية العامة ولاعلاقات الكمية التى تنطبق على أكثر من نظام اجتماعى واقتصادى واحد.. ومثل هذا الوضع لم يسمح بملاحظة أية ضرورة موضوعية لتأويل الكثير من أفكار ماركس الاقتصادية.. ونتيجة لهذا الإفراط فى التأريخ وصلوا إلى استنتاج خاطئ بل قاتل مفاده أن الاقتصاد السياسى سيتلاشى بعد سقوط الرأسمالية [٦].. وكان ذلك بمثابة المصيبة والفراغ الكبير الذى ترك نوعا من المفارقة فى التأريخ الرسمى للماركسية.. حيث، واستنادا إلى منهج ماركس، ثمة مساهمات عميقة على الصعيد النظرى فى نقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية، دون تشكل وعى نظرى يعمق مساهمة الماركسية فى اقتصاد سياسى للاشتراكية.. وحينما حدث شىء من ذلك متأخرا بعد منتصف الخمسينيات، حدث باستحياء، وبصبغة فوقانية. بهذا المعنى، فإن ما هو مزعوم من انعدام

جدوى الاقتصاد السياسى للاشتراكية حتى منتصف الخمسينيات، هو ما يفسر حالة الضعف الحاد فى الارتقاء بالمساهمات النظرية للاقتصاد السياسى للاشتراكية لاحقا فى معظم دول النموذج السوفيتى «للاشتراكية، وحينما بدأت المناقشات النظرية العامة حول «الاقتصاد الاشتراكى» خلال النصف الثانى من خمسينيات القرن الماضى، كانت النتائج محدودة جدا بسبب العبء الثقيل لبيروقراطية الدولة التوليتارية، الذى حال دون التوسع وإغناء وتطور الفكر الماركسى فى الجانب الاقتصادى تحديدا، بل إلى الارتداد، وهو ما يلاحظ فى الأطروحات الرسمية للاقتصاد السياسى للاشتراكية فى زاوية معالجاتها لقضايا ما سمى «الاقتصاد الاشتراكى».

فى ظل هذا المناخ، الهابط معرفيا ذى البعد القسرى، أصبح لزاما للنموذج الجديد «النموذج الاشتراكى» من تخريجه تنظيرا لفكر اقتصادى اشتراكى واقتصاد سياسى للاشتراكية لسببين:

أ- افترض قسرا ثمة إنتاج اشتراكى أصبح سائدا عالميا وهو بحاجة ماسة على الدوام لتأكيد حالته من خلال تأصيل نظرى - فكرى يتجلى بالفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى بصيغة حماية النمط الجديد «السائد عالميا» من الهجوم الميدانى للنمط السائد تاريخيا «نمط الإنتاج الرأسمالى».

ب - افترض تقديم إضافات ومساهمات فكرية تساعد على تسريع اتجاهات نمط الإنتاج «الاشتراكى» عالميا. هكذا يتضح التالى:

١ - إن النموذج السوفيتى «الاشتراكية» ساعد كثيرا على صعيد الأدبيات والممارسات الميدانية على إشاعة منهج التنميط للمراحل وعمليات الانتقال التلقائية ومن ثم إشاعة نوع من الوهم الذى يجافى الحقيقة، فى كون الرأسمالية فى حالة احتضار نهائى.. وأن الاشتراكية كنظام عالمى المسار دقت الأبواب جميعها.. بدءا من أوروبا المتطورة إلى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا.

٢ - إن النموذج السوفيتى «للاشتراكية» سهل مهمة رأس المال على

الصعيد العالمى فى وضع الأعمدة الرئيسية للتجارة الدولية «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى» على رفوف المرجعية التاريخية بعيدا عن كونها ركائز أساسية للكيفية التى تدور فيها السلع»: سلع المنتجات، سلعة العمل، سلعة المال، فى مجال التجارة الدولية.

ولتأصيل الكيفية التى التقط فيها رأس المال اللحظة التاريخية المناسبة فى الظروف الموضوعية والذاتية يمكن تثبيت التالى:

مثلما الطبيعة تكره الفراغ (٧).. مستويات المعرفة الفكرية لا تتكون من فراغ.. بهذا المعنى تحديدا فإن الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى الكلاسيكى السائد طيلة الفترة الممتدة بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر هو تحصيل حاصل لسيادة الرأسمالية كنمط إنتاج وكنظام عالمى فى مرحلة تاريخية محددة من تطور الرأسمالية هى مرحلة المنافسة.. بهذا المعنى فإن أعمدة التجارة الدولية الثلاثة لم تكن تغريبا بل تعبيرا حيا لما يجرى على أرض الواقع على صعيد متطلبات التجارة الدولية طيلة مرحلة المنافسة.. أما التغريب المتقاطع فى أعمدة التجارة الدولية، فقد حصل مع بدايات مرحلة جديدة هى مرحلة ميل الرأسمالية نحو الاحتكار.. ومع مطلع القرن العشرين، أصبح واضحا أن نمط الإنتاج الرأسمالى أمام مسارات محددة: إما السقوط فى فخ التنميط والمراحل أو القدرة على البحث والاستفادة من مجموعة العوامل الموضوعية والذاتية التى تسمح بإطالة عمره. وهو ما حصل فعلا فإن رأس المال استطاع التقاط مجمل الظروف التى صاحبت مفارقات تجربة النموذج السوفيتى للاشتراكية من جهة والموروث من خبرة الرأسمالية كنظام عالمى من جهة أخرى، بالشكل الذى سهل له مهمة تهميش الفكر الاقتصادى، والاقتصاد السياسى ووضعهما فى خانة محدودة الوظيفة خانة المرجعية التاريخية.

ولا ضير هنا من التوقف قليلا عندما سمى النموذج السوفيتى «للاشتراكية» فى تقديرنا، كانت هناك فرصة فى إعادة تقييم النموذج «الاشتراكى» وإعادة تقييم طبيعة المرحلة

والمهمات.. إلخ.

كان يمكن لها أن تدفع باتجاه تصحيح تدريجى لمفارقات ما سمى النموذج «الاشتراكى» وفى الزاوية الاقتصادية تحديدا.. حيث تميزت تجربة النموذج السوفيتى «للاشتراكية» بمرحلتين رئيسيتين:

مرحلة الانغلاق: ثمة عوامل موضوعية متعددة كان دورها واضحا فى التأخر النسبى فى نقد التجربة السوفيتية فى الزاوية الاقتصادية [٨]:

- الإعجاب الداخلى والخارجى بإنجازات البنية التحتية فى الخطط الاقتصادية الأولى سيما وأن مثل هذه الإنجازات تفترض الانتظار وقتا غير قليل لما سينعكس على قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك وقطاع الخدمات فى فترة لاحقة.

- أزمة الرأسمالية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وبشكل خاص عشية الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩، خلقت مناخا عالمى الاتجاه فى نقد الرأسمالية كمنظومة متعددة. بهذا المعنى فإن الانغلاق ميدانيا كان **مكسبا للدولة السوفيتية كحالة** وقائية بمفهوم الوقت الإضافى الذى يفترض استغلاله باتجاه التوقف جديا فى الكشف عن تناقضات.

- ما سمى الاقتصاد الاشتراكى وإيجاد حلول كفيلة بتسمية اقتصادها «اقتصاد اشتراكى»، إلا أن واقع الحال أن هذه الحالة الوقائية ضيعت فرصة استغلالها وكشفت عن كونها وقائية مؤقتة لتناقض أصبح واضحا مستوى تطور اقتصادى أقحم قسرا فى توصيفه اقتصادا اشتراكيا وبين الطبيعة الرأسمالية للاقتصاد العالمى فى الخارج.

-مرحلة الارتباط: كان يفترض من الدولة السوفيتية الاستفادة إلى أبعد الحدود من مكسب الحالة الوقائية المؤقتة لتصحيح اتجاهات الخطط، والسياسات الاقتصادية بما يتناسب ومتطلبات إغناء الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى وبشكل خاص فى زاوية التجارة الدولية، إلا أنه عمليا غيب ذلك على أساس الوقاية من المؤشرات السلبية.. الظاهرة فى اقتصاديات الدول المتطورة، من دون ملاحظات موضوعية

وجادة للمؤشرات الإيجابية لهذه الاقتصادات بالمفهوم الواسع.. سيما وأن الظروف الداخلية لاقتصاداتها المسماة «اقتصاد اشتراكى» كانت تتسم فى معظم الأحيان بضعف الارتباط بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية من جهة وضعف الانسياب والإمداد النوعى بين قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والقطاعات الأخرى من جهة أخرى. ومع بداية مرحلة الانفراج السياسى والدولى فى الستينيات وإعادة الارتباط الاقتصادى فقدت السياسة الاقتصادية «الاشتراكية» مكسب صيغة الوقائية المؤقتة وبدأت اقتصاداتها تتعرض لمستويات مختلفة من النقد مع تصاعد شكل ارتباطها بالعالم الخارجى وبشكل خاص مع الدول الرأسمالية المتطورة، كل هذه المؤشرات جعلت اقتصاداتها فى حالة أقرب إلى العجز من أن تكون لها إمكانات فعالة فى معظم حلقات التجارة الدولية القائمة على أساس قانون القيمة الذى هو أصلا قانون رأسمالى من ألفه إلى يائه. وهو ما يسمح بملاحظة الإشكاليتين التاليتين:

١ ـ الإشكالية المزدوجة والمتعارضة لما سمى «اقتصاد اشتراكى» فى الوقت الذى تجرى جميع عملياته فى إطار التخطيط والأسعار الإدارية من دون أى اعتبار لقوى السوق الداخلية [٩] يلاحظ أن معظم عملياته الخارجية تخضع لأسواق تعمل فى إطار قانون القيمة العالمى.

٢ ـ ترتب على الإشكالية السابقة ما يمكن تسميته الآثار السلبية المزمنة لـ «فجوة الأسعار» حيث أصبح عبء التكلفة باهظا فى التجارة الدولية لمعظم بلدان النموذج السوفيتى «للاشتراكية» استيرادا أو تصديرا.

هكذا يمكن تثبيت أهم الملاحظات حول آثار السياسة الاقتصادية فى النموذج السوفيتى «للاشتراكية»:

أ ـ آثار السياسة الاقتصادية لنموذج ما سمى «اقتصاد اشتراكى» شوهت إمكانات إغناء وتطوير أفكار ماركس الاقتصادية، فى مستلزمات تشكل السوق الداخلى لبلدانها، الذى يفترض أن المنظور الأساسى للقيمة يتشكل على أساس مديات متطورة من مستلزمات وقوى الإنتاج.

ب - حالة انتقالها من الاقتصادات المقفولة إلى الاقتصادات ذات الارتباط العالمى مع البلدان الصناعية المتطورة بشكل خاص، اقترن بملاحظة التفوق بين الطبيعة الرأسمالية للاقتصاد العالمى، وبين حالة ضعف الديناميكية لما يسمى «اقتصاد اشتراكى» وبالتالى سهل لميكانزمات الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة أن ترحل جزءا معتبرا من أعباء تضخمها الركودى على «الاقتصادات الاشتراكية» وعلى الاقتصادات المتخلفة التى تتسم بتركة ثقيلة لرأسمالية الدولة المتخلفة (١٠).

هكذا يتضح أن مجمل الظروف التى صاحبت تجربة النموذج السوفيتى «للاشتراكية» سواء على مستوى الإغناء النظرى للفكر الاقتصادى وصياغات مفاهيم الاقتصاد السياسى للاشتراكية، أو على المستوى الميدانى، قدمت خدمة كبيرة لنظام الرأسمالية، من جهة تسهيل وتوسيع دائرة التهميش لأعمدة التجارة الدولية الرئيسية، ومن جهة أخرى سهلت مهمة توسيع دائرة الازدراء بالنموذج «الاشتراكى» إلى دائرة قوى اجتماعية دولية، ظلت تتطلع حتى وقت قريب إلى الأفضل فى النموذج «الاشتراكى» وبشكل خاص فى الجانب الاقتصادى.. **مثل هذا الوضع هو الذى سهل لرأس المال تشكيل صياغات لواقع التجارة الدولية سواء فى فترة الجات أو الفترة الحالية «المنظمة العالمية للتجارة» ترتكز معظمها على الدور المميز للسياسة الاقتصادية فى التجارة الدولية.**

- تأسيسا على ما تقدم. ثمة خلل عضوى عميق فى التجارة الدولية الراهنة، حيث يتزايد منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى الآن، ضغط رأس المال سواء باتجاه تهميش أعمدتها الرئيسية «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى» أو باتجاه تشويه الوظيفة المفترضة للسياسة الاقتصادية مما جعل التجارة الراهنة تستمد مصدر فعلها وتفعيلها من مرتكز السياسة الاقتصادية وحدها دون المرتكزات الأخرى، مما يشوه مستويات متعددة فى وضع التجارة الدولية وآثارها على المناطق المختلفة.

المستوى الثالث: ما الحل للوضع الراهن للتجارة الدولية فى إطار الإشكالات السابقة؟ يقال: إن حل

مشكلات التجارة الدولية، يتطلب رد الاعتبار للفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى من جهة.. وعقلنة موضوعات السياسة الاقتصادية من جهة أخرى.

- بلاشك هذا مرغوب فيه، باعتباره الأساس فى تطلعات المجتمع الدولى، إلا أن التساؤل يظل قائما: هل ذلك ممكن على مستوى التطورات الراهنة فى الاقتصاد العالمى والوضع الدولى؟.. إذا سلمنا بصحة مقولة «المهمات فى القدرة على إنجازها» عندها يكون مشروعا صياغة التساؤل السابق كالتالى: هل يمكن إنجاز المرغوب فيه؟.. لنلاحظ التطورات الحاصلة فى وضع السياسة الاقتصادية وآثارها على تشويه واقع التجارة الدولية:

١ - مرحلة التشابك مع الأعمدة الرئيسية الأخرى.

٢ - مرحلة فك التشابك وترحيل بعض آثار السياسة الاقتصادية إلى المستوى الدولى.

٣ - مرحلة التفكيك الجزئى للسياسات الاقتصادية الوطنية فى البلاد المتخلفة.

٤ - مرحلة إلغاء السياسات الاقتصادية الوطنية ووضع السياسة الاقتصادية «الدولية» باعتبارها السياسة الاقتصادية الوطنية الجديدة فى البلاد المتخلفة.

- بهذا المعنى، **يدفع رأس المال الاقتصادات المتباينة بفجوات واسعة إلى حالة من الإسقاط النظرى مستخلصة من تجارب مختلفة تاريخيا ومكانيا** [١١].

- لنعد إلى موضوع رد الاعتبار إلى الفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى، موضوعيا، يصعب تحقيق مساحة واسعة لرد الاعتبار للفكر الاقتصادى والاقتصاد السياسى على الأقل على المستوى المنظور، لأن ذلك يتطلب إمكانات واسعة لخلق حالة من التوازن بين قطبى «العمل ورأس المال»، والحديث عن **التوازن الطبيعى** بين قطبى العمل ورأس المال أمر مستحيل فى ظل غياب نمط إنتاج أرقى سائد عالميا، يفترض به أن يكون متفوقا، أو على الأقل «مرادفا» لنمط الإنتاج الرأسمالى السائد حاليا فى السوق العالمى.. المتاح هو توسيع الاستقطاب باتجاه عقلنة الرأسمالية ولتوضيح ذلك:

- نعتقد أن المهمات تنطلق من العمل النظرى والميدانى الذى يسمح بتأكيد قوة الحجة حول الخلل الملموس فى الوضع الحالى للسياسة الاقتصادية... بدءا من التأشير على وضع المفاركات للسياسة الاقتصادية، كما يفترض بالسياسة الاقتصادية الدولية أنها تعكس مستويات مقبولة من الامتداد للسياسة الاقتصادية الوطنية، كى يكون هناك معنى وقبول لدخول هذا البلد أو ذلك فى دورة التجارة الدولية، وحينما تكون السياسة الاقتصادية الدولية إلغاء للسياسة الاقتصادية الوطنية وبديلا لها.. يكون وضع البلد وذهابه للتجارة الدولية ليس خيارا.. بل حالة مفروضة قسرا دون مراجعة.. بهذا المعنى يصبح الجهد المعرفى ضروريا باتجاه إثبات وتأكيد التالى:

١ - بلا شك ثمة علاقة ينبغى أن تتعزز بين السياسة الاقتصادية الوطنية والسياسة الاقتصادية الدولية وأن تكون هذه السياسة الاقتصادية «الدولية» دولية فعلا وليست مرحلة بالكامل من المراكز الأخرى للسياسات الاقتصادية إلى المجال الدولى.

٢ - السياسة الاقتصادية الوطنية مستوى من مستويات متطلبات المشروع التنموى الوطنى.. ومثل هذا المشروع التنموى يصعب المراهنة على بلوغ أهدافه إذا كانت السياسة الاقتصادية المطبقة على الصعيد الوطنى مرحلة بالكامل من السياسة الاقتصادية الدولية، بسبب الاختلاف فى شكل ومضمون الآليات فى الحالتين.

٣ - توسيع المناخ الدولى على الترابط وليس الاستنساخ والترحيل «السياسة الاقتصادية الدولية - السياسة الاقتصادية الوطنية».

- هكذا يتضح، أن المطلوب فى الوقت الراهن، توسيع المعركة فكريا وإعادة تشكيل استقطابات جديدة والمدخل فى ذلك:

أ - تعزيز الجهد المعرفى الذى يسهل تدعيم المفاهيم المتعلقة بحرية التجارة، انطلاقا من الكلاسيك ومن ثم إغناء وتطوير هذه المفاهيم تبعا للتطورات العالمية الحاصلة فى المجالين الاقتصادى والثورة المعلوماتية.

ب - تعزيز الجهد المعرفى فى زاوية

تجديد وتقديم إضافات فى فكر الميزات النسبية انطلاقا من تطوير موضوع التنافسية الدولية فى ظروف الاقتصادات المتباينة من جهة، وفضح ازدواجية رأس المال بين الخطاب النظرى لحرية التجارة على أساس الميزات النسبية وبين واقع ممارساته التجارية على الميزات المطلقة والنسبية فى آن واحد وعلى السلعة الواحدة.

ج ـ الابتعاد عن أدلجة الجهد المعرفى وإبقاؤه فى زاوية توسيع الدعوة لفضح المفارقة بين الدعوة لحرية التجارة والواقع الميدانى الذى يعكس مستويات عديدة **من عمليات القطع والتقاطع فى التجارة الدولية.**

د ـ التوقف تفصيلا عند موضوع التحول من الاقتصاد السياسى إلى موضوعات الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى، بلا شك تعتبر موضوعات الاقتصاد الجزئى مهمة جدا، سواء على مستوى الحساب الاقتصادى للفرع الاقتصادى ولسلعته أو على مستوى الاقتصاد الوطنى، وهو يكشف عن الجانب التقنى من العملية الاقتصادية لأنه يرتبط بالإنتاج والتداول، مهملا التوزيع طبقا لوصية رأس المال باعتباره قضية ثانوية **أى بعد عملية خلق الدخول كليا..** ومهملا علاقات الإنتاج أصلا وكأنها ليست طرفا فى التحليل والاستنتاج.

بهذا المعنى، ينبغى تطوير أدوات الاقتصاد السياسى بالشكل الذى يبين **كيف أن وصية رأس المال بإهمال التوزيع، تدفع الاقتصادات المتباينة بفجوات واسعة، ومن ثم تشكل خللا «عضويا» واضح الآثار فى العلاقات الاقتصادية الدولية.**

هـ ـ التوقف تفصيلا عند موضوعات إعادة تأويل الكثير من أفكار الكلاسيك، بالشكل الذى يسمح بتقديم نقد فعال للاقتصاد السياسى للرأسمالية، ومن ثم يحول دون بلوغ رأس المال مسعاه فى:

ـ فك الارتباط بين «الإنتاج، التداول، التوزيع».

ـ التركيز على النمو وتهميش موضوع التنمية فى ظروف اقتصادات البلاد المتخلفة.. فما الذى يمكن عمله لدفع المنظمة العالمية للتجارة للمشاركة الفعالة فى توسيع دائرة الاستقطاب حول المشكلات الراهنة للتجارة الدولية؟

كما نعتقد، أن توسيع دائرة استقطابات جديدة ينطلق من الاعتماد على مستويين من الخطاب:

الأول: يرتكز على الجهد الفكرى ـ النظرى ـ انطلاقا من موضوعات إعادة تأويل الكثير من أفكار الكلاسيك، كما سبق ذكر ذلك.

ـ الثانى: يرتكز على المجهود الميدانى انطلاقا من المعاينات الملموسة، لمفارقات الكيل بمكيالين، بالنسبة للسياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية المتطورة، والتى صار ينتقدها الكثير من الاقتصاديين والسياسيين فى البلاد المتخلفة، حتى من ذوى النزعة اللبيرالية.

ـ من هذه الزاوية تحديدا، يمكن توسع دائرة الاستقطاب باتجاهات دولية واسعة، لتأكيد أن ثمة **وضعا غير طبيعى فى التجارة الدولية يحتاج إلى إعادة نظر وتحديدا فى أعمدة التجارة الدولية.**

صحيح أن الوضع الراهن للمنظمة العالمية للتجارة، يعكس حالة خاصة من الاستقطاب الدولى بالدرجة الأولى على الصعيدين السياسى والاقتصادى... إلا أن هذه الحالة الخاصة للاستقطاب ينبغى ألا تنعكس بصيغة شمولية على وضع المنظمة العالمية للتجارة.. بل يفترض فى الكيان المؤسسى العالمى أن يحتفظ بهامش يأخذ بعين الاعتبار المصالح الكلية والتفصيلية للمجتمع الدولى فى التجارة الدولية.. هامش من المرونة يحول دون الثقل المقرر لهذه القوة أو تلك فى السياسة الاقتصادية الدولية.. وبالتأكيد أن فرصة تعدد مراكز التجارة الدولية وظهور قوى اقتصادية جديدة وفاعلة فى الساحة الاقتصادية الدولية ستخلق إمكانات باتجاه تعزيز هذا الهامش من المنظمة العالمية للتجارة، وبمعنى أكثر تحديدا دفع العمل الفكرى والميدانى داخل المنظمة العالمية للتجارة حول موضوعات ساخنة عديدة، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

ـ موضوع حركة انتقال العمل دوليا والمشكلات التى تواجهها.

ـ موضوع إبعاد السلع الاستراتيجية عن ملفات المنظمة العالمية للتجارة.

ـ موضوعات الحماية الفكرية، والإغراق الاقتصادى، كما هى عليه فى

ملفات المنظمة العالمية للتجارة.

- موضوع ضعف سيطرة السلطات النقدية الوطنية على حركة التدفقات المالية الدولية، وما يترتب على ذلك من أزمات مالية - اقتصادية غالبا ما تتعدى آثارها المجال الوطنى إلى المجالين الإقليمى والعالمى.

- موضوع الضرائب والرسوم والسياسة الاقتصادية الدولية.. إلخ من الموضوعات التى تشكل بمجموعها مشكلات جدية ملموسة فى التجارة الدولية الراهنة.. حيث ينتظر من المنظمة العالمية للتجارة مساهمة جادة فى حلها بمستوى تطلعات المجتمع الدولى، لسعى المنظمة العالمية للتجارة فى تجارة دولية حرة شفافة، وبلا حدود.

تأسيسا على ما تقدم يمكن تثبيت الاستنتاجات التالية:

١ - بغض النظر عما جاء فى الخطاب الرسمى المعلن للمنظمة العالمية للتجارة حول التجارة الدولية الراهنة إلا أن واقع الحال يكشف عن مجموعة من المفارقات التى تضعف مصداقية كونها مبادئ السوق الحرة وشفافيتها.

٢ - إن أعمدة التجارة الدولية الثلاثة «الفكر الاقتصادى - الاقتصاد السياسى - السياسة الاقتصادية» لم تكن تغريبا فى مرحلة رأسمالية المنافسة بل تعبير حى لما يجرى على أرض الواقع على صعيد متطلبات التجارة الدولية.

٣ - إن مطلب إضعاف المنافسة بمفهوم أفكار الكلاسيك تطلب من رأس المال فى لحظة نزوعه للاحتكار، العمل على فك التشابك بين أعمدة التجارة الدولية الثلاثة وتهميش أعمدة التوازن.

٤ - إن قانون القيمة العالمى ليس امتدادا طبيعيا لتطور قانون القيمة بقدر ما هو حالة فرضتها مستويات السياسة الاقتصادية فى البلدان الصناعية المتطورة على التجارة الدولية.

٥ - إن المرحلة النوعية الجديدة من العمل التكييفى لرأس المال سمحت له بتفكيك السياسات الاقتصادية الوطنية ثم إلغاؤها، وإحلال سياسات اقتصادية دولية محلها طبقا للحدود المرسومة لدور اقتصادياتها فى الاقتصاد العالمى.

٦ - إن النموذج السوفيتى «الاشتراكية»، سهل لرأس المال التقاط مجمل الظروف

الموضوعية التى صاحبت تجربة النموذج السوفيتى «للاشتراكية»، والموروث من خبرة الرأسمالية كنظام عالمى. من جهة أخرى، بالتالى تأكيد حالة تهميش أعمدة التوازن ووضعها فى خانة المرجعية التأريخية، وبالمقابل التنويع الواسع فى أدوات السياسة الاقتصادية والتأكيد على دورها المميز فى التجارة الدولية.

٧ ـ النقلة النوعية فى وظيفة رأس المال الراهنة تدفع الاقتصادات المتباينة بفجوات واسعة إلى حالة من الإسقاط النظرى من تجارب مختلفة تأريخيا ومكانيا.

٨ ـ ليس هناك إمكانية لتحقيق التوازن بين «العمل ورأس المال» على المستوى المنظور وما هو متاح يتوقف على مستوى الجهد المعرفى فى توسيع دائرة النقاش الفعال، حول المشكلات سالفة الذكر بالشكل الذى يسمح بخلق استقطابات جديدة يمكن أن تؤثر إيجابيا على عمل المنظمة العالمية للتجارة المنظور والمستقبلى.

الخاتمة

نحن نعلم أن الوضع الحالى للمنظمة العالمية للتجارة يعكس حالة الاستقطاب الدولى الراهن، وبالدرجة الأولى على الصعيدين السياسى والاقتصادى، وهو ما يجعلنا نستبعد أن يحقق هذا السعى مبتغاه بمستوى تطلعات المجتمع الدولى فى تجارة دولية شفافة بلا حدود ولا قيود قادرة على تحقيق التوازن بين العمل ورأس المال لأن مسعى تحقيق التوازن بين العمل ورأس المال يفترض حضورا جماعيا فعالا لأعمدة التجارة الدولية، ومثل هذا الحضور يصعب ملاحظته من دون نمط إنتاج سائد عالميا، وبصيغة أرقى، أو على الأقل قادر على أن يكون رديفا لنمط الإنتاج السائد تاريخيا نمط الإنتاج الرأسمالى»، ومثل هذا النمط للإنتاج ينبغى أن يكون قادرا وبكفاءة على العمل فى التجارة الدولية... ومازال هذا النمط غائبا **بصيغة طرف معتبر القوة فى السوق العالمية**. فإن الحديث عن التوازن بين قطبى العمل ورأس المال يكون غير واقعى على المستوى المنظور المتاح.

ثمة إمكانية لتوسيع دائرة الاستقطاب وإعادة تشكيلها من جديد بالشكل الذى يسمح بتوسيع الدعوة لجهد معرفى عالمى الاتجاه، لنقاشات موضوعية لمشكلات «الفكر الاقتصادى، الاقتصاد السياسى، السياسة الاقتصادية»، كمصادر رئيسية للتجارة الدولية، ونعتقد أن المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن تكون المنبر الأكثر أهمية فى توسيع دعوة النقاش حول هذه المشكلات وحلولها.

مراجع

(١) بلا شك لا يجوز الإسقاط النظرى لاشتراطات ريكاردو فى نظرية الميزات النسبية، من دون إعادة تأويل لتلك الأفكار بما يتلاءم والظروف الراهنة للتجارة الدولية. «الباحث».

(٢) للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلى دراستنا: «العولمة.. مقاربة في التفكير الاقتصادى»، مجلة النفط والصناعة العدد ٣٥٦/٢٠٠٠، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) مما هو جدير بالإحاطة والتنبيه، أن مثل هذه الحالة لا تعنى حالة سائدة وبشكل مطلق بقدر ما أن إمكانات تجاوزها فى الظروف الراهنة يصعب ملاحظتها إلا لحالات محدودة جدا ذات طابع انتقائى لهذا البلد أو ذلك، يمكن ادراجها فى صيغة دور الغفلة التاريخية فى تحقيق التنمية.

(٤) بالتأكيد هناك حاجة ملحة لإغناء وتطوير الفكر الاقتصادى الكلاسيكى، بشكل خاص أفكار ريكاردو حول نظرية الميزات النسبية، ومدى صلاحية نظرية التجارة الدولية فى الظروف الراهنة.. وكذلك أفكار ماركس حول العامل المؤثر فى تشكل القيمة الوسيطة لعمل مجموع العالم. أى العمل ذو الشدة الإنتاجية الوسيطة، إلا أنه من التبسيط الساذج استخلاص القيمة العالمية الوسيطة من مجموع القيمة الوطنية المكونة للاقتصاد العالمى، لأن نفقات العمل الدولية الضرورية اجتماعيا هى ليست وسطا حسابيا بسيطا لنفقات العمل الضرورى اجتماعيا على المستوى الوطنى بالنظر لاختلاف مضمون الحاجات على مستوى الاقتصاد العالمى عما هو عليه على المستوى الوطنى.. وهذا الواقع يستدعى بلا شك ضرورة إعادة تأويل أفكار ماركس فى مفهوم القيمة الاستعمالية والتبادلية وملموسية اشتغالها على مستوى الاقتصاد العالمى. «الباحث»

(٥) راجع تقرير جورباتشوف أمام الكونجرس الـ ١٩/١٩٨٨ للتذكير، لا نعتقد كون سير السياسة الاقتصادية فى النموذج السوفيتي للاشتراكية من القطاع ١ ثم القطاع ٢ ثم القطاع ٣، كان خطأ إنما الخطأ يكمن فى التركيز المفرط على القطاع ١

والضعف الحاد فى علاقته بالقطاعين ٣،٢ امدادا وتأثيرا مما جعل الاختلال بينهما واضحا. «الباحث»

(٦) للمزيد حول ذلك يمكن العودة إلي تيارات رئيسية فى علم الاقتصاد آجناسى ساكس - دار الطليعة ١٩٧٩.

(٧) للمزيد حول هذه المواضيع الفلسفية الهامة يمكن العودة إلى كتاب «الجليس وديالكتيك الطبيعة البحاث».

(٨) للمزيد حول ذلك راجع دراستنا مقاربة نظرية حول اشكالية القطع والتقاطع فى التجارة الدولية مجلة بحوث اقتصادية العدد ١٧/١٩٩٩ القاهرة - جمهورية.

(٩) لا ندرى من أين جاء الناس بفكرة أن ماركس أوصى بتجاهل السوق وآليات تحديد الأسعار فى ظروف اقتصادية واجتماعية كحالة روسيا عشية ثورة أكتوبر ١٩١٧. فالحديث عن وصية ماركس تبنى التخطيط المباشر وإلغاء أسعار السلع تبدو لنا وصية مبتورة وفاقدة لجوهر مفهوم ماركس حول ذلك حيث إنه ربط بين عملية تجاوز السوق وآليات تحديد الأسعار والتفوق عليها بنظام اجتماعى يفترض أن يخرج من مستوى رفيع لتطور النظام الرأسمالى وهذا الأخير فى نظره اقتصاد موشك على استنفاد طاقاته وغدا فيه الإنتاج انتاجا اجتماعيا هذا البديل للرأسمالية المتطورة إلى أعلى الدرجات هو الذى أطلق عليه ماركس اسم الاشتراكية فقط عند هذا المستوى الرفيع جدا من التطور التقنى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى يصبح ممكنا بل مرغوبا به برأى ماركس التحول من آليات السوق إلى التبادل المباشر والتخطيط الرامى إلى تلبية حاجات الناس من دون الارتباط بالأسعار وهذا يعنى أن نموذج ماركس لا يشير إلا لهذه الشروط. «الباحث»

(١٠) للمزيد يمكن العودة لدراستنا «قضايا القطاع العام والخاص والتنمية فى البلاد العربية» مجلة دراسات عربية العدد ٧/١٩٩٠ بيروت.

(١١) إن حالة إلغاء السياسات الاقتصادية الوطنية ووضع السياسة الاقتصادية الدولية بديلا لها تدخل فى دائرة الاسقاط النظرى سابقا الذكر. «الباحث»

مراجع إضافية

١ ـ ماركس ـ رأس المال ـ الجزء الثالث ـ باللغة الروسية

٢ ـ آجناسى ساكس ـ تيارات رئيسية فى علم الاقتصاد ـ دار الطليعة ١٩٧٩

٣ ـ موريس كورنفورت ـ دفاعا عن الماركسية ـ دار الفارابى ١٩٨٥

٤ ـ دراستنا «العولمة.. مقاربة فى التفكير الاقتصادى»، مجلة النفط والصناعة العدد ٢٠٠٠/٣٥٦ ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

٥ ـ انجلس ـ ديالكتيك الطبيعة ـ دار التقدم ـ موسكو

٦ ـ دراستنا «مقاربة نظرية: حول اشكالية القطع والتقاطع فى التجارة الدولية»، مجلة بحوث اقتصادية العدد ١٩٩٩/١٧ ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

٧ ـ لينين «رأسمالية الدولة».

٨ ـ د. فؤاد مرسى «الرأسمالية تجدد نفسها»، عالم المعرفة العدد ١٤٧ ـ الكويت.

٩ ـ دراستنا «قضايا بالقطاع العام والخاص والتنمية فى البلاد العربية» ـ مجلة دراسات عربية ـ يوليو ١٩٩٠ ـ بيروت.

أضواء على الجديد فى المكتبة الاقتصادية

التثبيت والتكيف فى مصر إصلاح أم إهدار للتصنيع؟

الناشر: المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ٢٠٠٤

تأليف: د. جودة عبدالخالق

ترجمة: سمير كريم

عرض: محمود رضا فتح الله

هل أدت حزمة السياسات الخاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر إلى إصلاح حقا أم إلى إهدار للتصنيع؟! يحاول الكتاب الذى نعرض له هنا الإجابة على هذا السؤال. ولا شك أن الإجابة تمثل أهمية كبيرة للممارسين وصانعى السياسات الاقتصادية فى مصر والعالم. ففى حين تعتبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن البرنامج يمثل قصة نجاح بل ويعتبر نموذجا تحتذيه الدول الأخرى، يمثل هذا الكتاب محاولة لوضع السياسات التى تصدر عن مؤسسات بريتون وودز فى واشنطن العاصمة الأمريكية، والتى تسمى «إجماع واشنطن» "Washington Con-sensus" موضع الاختبار وذلك من خلال تحليل متعمق لتجربة مصر فى التثبيت والتكيف الهيكلى، أو ما أصبح يعرف اختصارا بالإصلاح الاقتصادى.

يتناول هذا الكتاب دراسة الآثار الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على التصنيع فى مصر، وذلك من خلال تحليل آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على مستويين مختلفين هما المستوى الكلى والمستوى الجزئى. فعلى المستوى الكلى، قام المؤلف باستقصاء الآثار الفعلية والمحتملة للبرنامج على بعض المتغيرات مثل سعر الفائدة، وسعر الصرف، والدين العام المحلى، والميزان التجارى، وعجز الموازنة، والتضخم، والادخار، والاستثمار، والنمو، وهيكل الناتج المحلى. أما على المستوى الجزئى فقد قام بإجراء دراسة حالتين فى قطاع الصناعة بالتفصيل، الدراسة الأولى لصناعة الألومنيوم، والثانية لصناعة الحديد والصلب.

يتكون الكتاب من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول تجارب التثبيت فى السبعينيات والثمانينيات باعتبارها المقدمات أو الإرهاصات لبرنامج

الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. أما الفصل الثانى فإنه يتناول أهم المكونات والإجراءات فى برنامج الإصلاح الاقتصادى، وقد ركز فيه المؤلف على الأساسيات دون الغرق فى التفاصيل الدقيقة. وتناول بشكل خاص العناصر التالية: إصلاح الاقتصاد الكلى، إصلاح منشآت القطاع العام، تحرير الأسعار المحلية، تحرير التجارة الخارجية، إصلاح القطاع الخاص، والصندوق الاجتماعى للتنمية.

وقد خصص المؤلف كلا من الفصول الثالث والخامس والسادس لتقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى. ففى الفصل الثالث، تناول بعضا من الآثار على الاقتصاد الكلى، حيث أجرى التحليل آخذا فى الاعتبار الصدمات الخارجية التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وبخاصة فى أواخر الثمانينيات كالتقلبات التى لحقت بالمصادر الأساسية للنقد الأجنبى وهى: عوائد المرور فى قناة السويس، وإيرادات البترول، وتحويلات العاملين المصريين بالخارج، وإيرادات السياحة، كما استند فى تقييم برنامج الإصلاح على مبادىء استرشادية معينة، استخدمها كمعايير للحكم على مدى نجاح البرنامج، وتتضمن النمو، العدالة، وخلق فرص العمل، باعتبارها أكثر المهام العاجلة بالنسبة لمصر من وجهة نظره. وكأساس للتقييم أيضا، فقد قام بفحص أداء الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٨٨/٨٧ «الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى» بالتركيز على عنصرين يرتبطان ارتباطا وثيقا بالتصنيع، وهما إصلاح نظام الصرف الأجنبى، وتحرير التجارة.

ويمثل إصلاح نظام الصرف الأجنبى مكونا رئيسيا من مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى، لذا فقد اهتم المؤلف بتوثيق التغيرات التى حدثت فى نظام الصرف الأجنبى، ورصد تطور سعر الصرف الاسمى وكذلك تقدير سعر الصرف الحقيقى فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، حيث وجد أنه وعلى الرغم من التخفيضات التى لحقت بسعر الصرف الاسمى للجنيه المصرى كجزء من حزمة الإجراءات لبرنامج الإصلاح، فقد حدث قدر كبير من الارتفاع الحقيقى فى

قيمته ومن ثم كانت الآثار السلبية لهذه التطورات على القدرة التنافسية للصناعة المصرية وعلى توقعات واحتمالات التصنيع شديدة الوضوح.

ويضم الفصل الثالث كذلك تحليلا مقارنا لجهود مصر فى تحرير التجارة الخارجية فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى من ناحية التصميم والسرعة والتتابع، مع التعرض للعديد من الإجراءات التى اتبعت لتحرير التجارة أثناء المراحل المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، والتى تضمنت تخفيض متوسط التعريفة الجمركية «عن طريق سلسلة من تخفيض التعريفات» وتحويل القيود غير الجمركية إلى معادلها من الضرائب الجمركية، وتخفيض درجة تشتت التعريفات وأيضا التحول إلى نظام التعريفة الجمركية المنسقة. ويتناول الفصل أيضا بحث أثر تحرير العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات، مع إعطاء أهمية خاصة للقضية المنسية وهى التتابع والاستدامة، أى مدى منطقية تسلسل إجراءات الإصلاح وتأثير ذلك على استدامة عملية الإصلاح. ويبين التحليل فى هذا الفصل بشكل واضح أن برنامج الإصلاح قد أدى فى الواقع إلى أعراض واضحة لما يطلق عليه المرض الهولندى.

فى الفصل الرابع تناول المؤلف الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية فى النطاق الأوسع للاقتصاد المصرى قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. ويتضمن هذا أولا فحص واختبار بعض المؤشرات القطاعية للصناعة التحويلية مثل النمو والتغير الهيكلى والإسهام فى إجمالى القيمة المضافة، وحصتها فى إجمالى الاستثمار والصادرات. كما قام أيضا فى هذا الفصل باختبار فرضية نسب العوامل والسؤال المرتبط بها والخاص بالميزة النسبية. وحيث تظهر الدلائل المتاحة أن مصر ربما كانت تشهد عملية تراجع تصنيع فيما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، فقد حاول المؤلف الإجابة عن التساؤل الطبيعى عما إذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادى سيؤدى إلى استمرار هذا الاتجاه أم سيعمل على تغييره إلى العكس.

فى الفصلين الخامس والسادس

ينتقل الكتاب من التحليل على مستوى الاقتصاد الكلى إلى التحليل على المستوى الجزئى، حيث يتناول دراستى حالة لتقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى على المستوى الجزئى: وكانت إحدى الدراستين عن صناعة الألومنيوم، بينما تناولت الأخرى الحديد والصلب. وقد قامت هاتان الدراستان على أساس العمل الميدانى، الذى جرى تنظيمه وفقا لاستبيان ومناقشات مع المختصين فى كلتا الشركتين، وهما: شركة مصر للألومنيوم بنجع حمادى (إجيبتالوم) والشركة المصرية للحديد والصلب، فى حلوان.. وقد علل المؤلف سبب اختياره هاتين الصناعتين على وجه الخصوص، بأن كلتيهما من الصناعات كثيفة استخدام الطاقة، وتتأثران مباشرة وبشكل خاص بأحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى المتمثل فى رفع أسعار الطاقة لتتعادل مع الأسعار العالمية، وفضلا عن ذلك أنهما أيضا تعتبران عادة من الصناعات الأساسية لأية عملية تصنيع جادة.

ويذكر المؤلف أن شركة مصر للألومنيوم هى الوحيدة التى تقوم بصهر الألومنيوم فى مصر، كما أن الشركة المصرية للحديد والصلب، هى أقدم المجمعات المتكاملة للصلب فى مصر، وكلتاهما من بين أضخم المنشآت الصناعية فى البلاد.

وعلى الرغم من أن الشركتين تعملان فى نطاق القطاع العام، فإنه يبدو أن كلا منهما قد تأثرت بشكل مختلف ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، والتكيف الهيكلى، وهو ما يشير إلى أن آثار البرنامج قد تعتمد على طبيعة النشاط أو الصناعة بدرجة أكبر من اعتمادها على نمط ملكية المشروع (قطاع عام أم قطاع خاص)، ويبدو أن الاختلاف الرئيسى هنا هو أن شركة الحديد والصلب قد أنشئت للإحلال محل الواردات، بينما شركة الألومنيوم كان ينظر إليها منذ البداية باعتبارها مشروعا للتصدير.

وقد تم اختبار حالة صناعة الألومنيوم فى الفصل الخامس.

ويذكر أن عملية صهر الألومنيوم هى أكثر العمليات الصناعية على الإطلاق كثافة فى استخدام الطاقة، حيث تمثل

الطاقة المستخدمة فى شكل كهرباء نحو ٣٥٪ من تكلفة الوحدة، بينما يستخدم هذا النشاط ما بين ٦ و ٧٪ من إجمالى مبيعات الكهرباء السنوية على مستوى الجمهورية.

ويوضح المؤلف فى هذا الفصل أنه من المحتمل أن يؤثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على صناعة صهر الألومنيوم بعدة طرق مختلفة، بعضها إيجابى وبعضها سلبى، ويذكر على سبيل المثال أن رفع أسعار الطاقة يمثل أكثر العوامل أهمية على الجانب السلبى، بينما قد يكون خفض قيمة العملة هو أكثر العوامل الجوهرية على الجانب الإيجابى.. كما أن تحرير أسعار المدخلات والمخرجات وتحرير التجارة وتحرير سعر الفائدة، وإلغاء السقوف الائتمانية تدفع أيضا فى اتجاهات مختلفة، ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن برنامج الإصلاح الاقتصادى ستكون له آثار حميدة على صناعة صهر الألومنيوم.

ومما يحسب للمؤلف فى إطار هذا الفصل، اهتمامه بإجراء بحث مطول فى مسألة أسعار الظل للكهرباء، وتحديد التكلفة الحدية طويلة الأجل للكهرباء، حيث يعد هذا الأمر ذا أهمية مركزية بالنسبة لأية مناقشة جادة لمستقبل صناعة الألومنيوم فى نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادى.

ويخلص المؤلف من تحليله إلى أن مستقبل صناعة الألومنيوم قد لا يكون مظلما إذا ما قامت شركة مصر للألومنيوم باتخاذ الإجراءات الضرورية التى حددها المؤلف بمجموعتين متباينتين من الإجراءات.

الأولى: إجراءات لازمة لتخفيض التكلفة لزيادة معامل الكفاءة السينية، ومن أهمها الإجراءات التى تؤدى إلى تخفيض استهلاك الطاقة بالتحديد.

والثانية: إجراءات لازمة لزيادة القيمة المضافة، ومن بينها الإجراءات التى تؤدى إلى زيادة نسبة المواد المصنعة وشبه المصنعة إلى إجمالى إنتاج الألومنيوم والتحرك بشكل أكبر نحو المنتج النهائى، وهو كما يرى المؤلف أكثر الإجراءات أهمية.

فى الفصل السادس، تناول المؤلف دراسة الحالة الثانية فى هذا الكتاب،

وهى حالة صناعة الحديد والصلب، بالتطبيق على الشركة المصرية للحديد والصلب، والتى أنشئت فى الخمسينيات كنموذج لمنشآت القطاع العام التى تقوم بالإحلال محل الواردات، والتى تعمل بأقل كثيرا من طاقتها، وفى بيئة غير تنافسية حتى زمن قريب.

وتعد الشركة إحدى أضخم المنشآت فى القطاع الصناعى فى مصر من ناحية العمال، إذ بلغت قوة العمل بها فى بعض المراحل إلى ما يزيد على عشرين ألف عامل، أما بالنسبة للآثار المحتملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على شركة الحديد والصلب، فإن المؤلف يرى أهمية خاصة لبعض الإجراءات الاقتصادية، مثل: زيادة أسعار الطاقة، وتحرير أسعار الفائدة، وتحرير التجارة، وانكماش الطلب الكلى، وتخفيض قيمة العملة.

ولما كانت تلك العوامل تضغط على شركة الحديد والصلب، فقد تم بحثها تفصيلا فى هذا الفصل، كما يتضمن الفصل نتائج الاستبيان، والمقابلات الميدانية بشأن وجهات نظر إدارة شركة الحديد والصلب تجاه برنامج الإصلاح الاقتصادى.

الفصل السابع، هو الفصل الختامى للكتاب، وهو يضع العلاقة بين الإصلاح الاقتصادى والتصنيع فى منظورها السليم.. كما يثير التساؤل عن مستقبل التصنيع فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى: هل يؤدى برنامج الإصلاح الاقتصادى فى نهاية الأمر إلى التصنيع؟

وتكون هذه التساؤلات لب هذا الفصل، حيث تركز على النتائج الرئيسية التى تم التوصل إليها فى الفصول السابقة.

ويؤكد المؤلف فى النهاية أن تدهور أداء الاقتصاد المصرى لا يرجع كلية إلى ضغوط البيئة الخارجية، كما يقول البعض، على الرغم من عدم إنكاره لدورها، وإنما يرجع إلى التناقض الواضح فى السياسات الكلية بالإضافة إلى غياب الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية أو تباطؤ القيام بمثل تلك الإصلاحات، ويوضح أن التتابع غير السليم لإجراءات الإصلاح (مثل التسرع فى التحرير المالى، وتحرير التجارة قبل إصلاح الجانب الحقيقى فى الاقتصاد)

كان له دور كبير فى هذا التدهور.

ولا يغفل المؤلف الدور المحورى لسعر الصرف فى منظومة إصلاح السياسات الكلية فى الاقتصاد، وأهمية أن يكون متوافقا معها، ويرى أن السياسة النقدية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى أصبحت رهينة لسياسة الصرف الأجنبى، بما يفقدها الاستقلالية.

ويطرح الحل لتلك المشكلة، متمثلا فى الدعوة إلى تبنى نظام للصرف يقوم على ربط الجنيه المصرى بسلة عملات (وليس بالدولار الأمريكى وحده)، مع وضع قيود مختارة بعناية على تدفقات رءوس الأموال قصيرة الأجل، داعيا إلى الاستفادة من تجارب الدول المختلفة فى الإصلاح الاقتصادى، ومواجهة الأزمات، مثل تجربة المكسيك، وتجربة دول شرق آسيا.

ويشترك المؤلف فيما يطرحه هنا بخصوص نظام الصرف مع عدد من الاقتصاديين المصريين، وربما لو أخذ واضعو السياسة الاقتصادية فى مصر بهذه المقترحات بدلا من الانتظار طويلا، ثم الاندفاع إلى تعويم الجنيه، لأمكن تحاشى الآثار الضارة لقرار التعويم الذى اتخذته الحكومة فى يناير ٢٠٠٣م.

ولا يستطيع القارئ أن يغفل الأهمية البالغة لما يتضمنه هذا الكتاب من ملاحق وجداول تمثل فى حد ذاتها قيمة كبيرة للمهتمين بمتابعة الموضوعات التى يشملها الكتاب، حيث تغطى تلك الملاحق مواضيع عديدة من بينها: تطور نظام سعر الصرف فى مصر منذ ١٩٤٥ وحتى ١٩٩٧، وتحديد أسعار الظل لموارد الطاقة القابلة للنفاد، وتسعير الطاقة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى، وتقدير التكلفة الحدية طويلة الأجل للكهرباء، وغيرها.

ويبدو أن التطورات الاقتصادية الأخيرة فى مصر قد أكدت أن ما جاء فى الكتاب من تحليلات وتوقعات كان سليما إلى حد بعيد.. بل إنه يأتى فى وقت ملائم تماما، فقد حذر المؤلف منذ خمس سنوات على الأقل من مشكلة سعر الصرف ومشكلة الدين العام الداخلى ومشكلة عجز الميزان التجارى.. كما نبه إلى أن «الإصلاح الاقتصادى»، كما فهم وطبق فى مصر منذ عام ١٩٩١

فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى بعناصره المختلفة، قد يؤدى إلى إهدار التصنيع، فالاقتصاد المصرى يواجه تلك المشكلات بوضوح، لا لبس فيه.. كما أشار المرحوم الدكتور إبراهيم شحاتة - النائب الأول للرئيس، والمستشار القانونى العام للبنك الدولى - فى تقديمه للكتاب: إن هناك الكثير من الدروس التى يمكن لمصر والدول النامية الأخرى استخلاصها من التحليلات التى قام المؤلف بها للأخطاء التى وقعت فى تنفيذ الإصلاح الاقتصادى بمصر، كما أن على موظفى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أيضا أن ينظروا بجدية إلى النتائج التى تضمنتها هذه الدراسة التى سطرت بعناية، بما يمكنهم من التغلب على الأخطاء المماثلة فى الوقت الملائم فى برامج الإصلاح المقبلة.

تلك بكل الوضوح شهادة شاهد من أهلها.

ولا شك أن المجلس الأعلى للثقافة قد أسدى خدمة جليلة للمكتبة العربية بترجمة هذا الكتاب الذى صدر باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠١ عن دار نشر إدوارد إلجار Edward Elgar الشهيرة فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والذى سيكون بلا شك ذا فائدة وأهمية للممارسين وصانعى السياسات والدارسين للاقتصاد والتنمية فى مصر والعالم العربى.

وهو يأتى فى وقت مناسب كثر فيه الجدل حول ملاءمة برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تضعها المؤسسات الدولية لواقع الحياة الاقتصادية فى الدول النامية.

وعلى الرغم من كونه يتبنى وجهة نظر مغايرة لوجهة نظر الغالبية من الاقتصاديين، الذين يرون فى تلك السياسات الحلول السحرية لمشكلات الدول النامية، إلا أن الواقع الاقتصادى يشير إلى أن الكثير مما جاء فى هذا الكتاب من تحليلات وتوقعات يظل سليما إلى درجة كبيرة، حيث إن الكتاب قد سبق أن نبه إلى مشكلة سعر الصرف ومشكلة الدين الداخلى ومشكلة العجز التجارى، وحذر من أن الإصلاح الاقتصادى كما طبق فى مصر بعناصره المختلفة قد يؤدى إلى إهدار التصنيع.. وكلها مشكلات يواجهها الاقتصاد المصرى بالفعل هذه الأيام.

مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٢م

عرض: محمد سمير مصطفى

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومقرها دولة الكويت تقريرها عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ٢٠٠٢م ويقع فى جزئين.

الجزء الأول: بعنوان التقرير القومى، ويناقش:

١. التطورات الدولية «الأداء الاقتصادى العالمى والاتجاهات الدولية للاستثمار وتطور صناعة الضمان».

٢. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار «التطورات السياسية - المؤشرات الاقتصادية - وضع الدول العربية فى التقويم السيادى والمؤشرات الدولية.

٣. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسى.

٤. تنمية الموارد البشرية.

٥. الجهود الترويجية.

٦. أسواق المال العربية.

٧. الاستثمارات العربية البينية.

٨. الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية.

٩. التجارة العربية البينية.

١٠. موجز أنشطة المؤسسة.

وفى محاولة لقياس أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فى الدول العربية قامت المؤسسة منذ عام ١٩٩٦ بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع فى مناخ الاستثمار فى الدول العربية تم تضمينه فى تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية عام ١٩٩٥.. ويشمل المركب ثلاث مجموعات هى مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية، إلى جانب مجموعة من المؤشرات الفرعية وهى:

أ - مؤشر العجز فى الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

ب - مؤشر العجز فى ميزان الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

جـ - مؤشر معدل التضخم.

ويتناول الجزء الثانى: الدول العربية

فى المؤشرات الدولية، وهى اثنا عشر مؤشرا:

١- مؤشر الحرية الاقتصادية ويستند إلى «١٠» عوامل منها السياسة التجارية «معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية» ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة «الهيكل الضريبى للأفراد والشركات» وحجم مساهمة القطاع العام فى الاقتصاد ووضع القطاع المصرفى والتمويل ومستوى الأجور والأسعار وأنشطة السوق السوداء. وقد تصدرت البحرين مجموعة الدول العربية وفقا لهذا المؤشر.

٢- مؤشر الاستدامة البيئية ويتكون من «٢٠» متغيرا أساسيا تشمل ٦٨ عنصرا مقسمة على عدد من المحاور هى قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية وإجراءات الحد من التلوث والانبعاثات السامة ومستوى الأوضاع الاجتماعية ووضع القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية ومدى التنسيق مع الجهود العالمية لحماية البيئة ووفقا لهذا المؤشر جاءت الأردن وبعدها تونس فى المقدمة.

٣- مؤشر الشفافية ويشير إلى درجة التحسن فى ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لفرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. وبالنسبة لوضع الدول العربية فقد دخلت المؤشر ٤ دول عربية هى «تونس - الأردن - مصر - المغرب».

٤- مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبى المباشر الوارد ٢٠٠٢ ويستند مؤشر الإداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا إلى حصة الناتج المحلى الإجمالى للقطر من الناتج المحلى الإجمالى عالميا ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التى تحدث لمرة واحدة. أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى ٨ عوامل منها معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط دخل الفرد ونسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطنى. ووفقا لهذا المؤشر جاءت البحرين فى المقدمة.

٥- مؤشر التنافسية العالمى ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط ٨ عوامل هى درجة الانفتاح ودور الحكومة ووضع القطاع المالى والبيئة الأساسية والبيئة

المعلوماتية ونظم الإدارة ووضع العمالة ووضع المؤسسة. وقد جاء ترتيب الأردن فى المقدمة تليها تونس ثم المغرب.

٦. المؤشر المركب للمخاطر القطرية، ويستند إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية «يشكل بنسبة ٥٠٪ من المؤشر المركب» ومؤشر تقويم المخاطر الانتقادية «٢٥٪» ومؤشر تقويم المخاطر المالية «٢٥٪» كما هو موضح أدناه. وقد أتت الإمارات تليها البحرين ثم الكويت فى مقدمة الدول العربية.

٧. مؤشر التنمية البشرية - ويتم احتسابه على أساس متوسط ثلاثة مكونات هى: العمر المتوقع لحظة الميلاد ونسبة من يقرأون ويكتبون من السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى مقوما بالقدرة الشرائية. وقد أتت البحرين تليها الكويت ثم الإمارات فى مقدمة الدول العربية.

٨. مؤشر الفاينانشيال تايمز لأكبر ٥٠٠ شركة فى العالم.

وقد دخلت القائمة ٣ شركات عربية هى الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» والمصرف السعودى الأمريكى من السعودية وشركة اتصالات من دولة الإمارات.

٩. المؤشر الثلاثى المركب لقياس ثروة الأمم للأقتصادات الناهضة ويستند إلى مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكونا، وهو مؤشر الهيئة الاقتصادية ومؤشر البيئة التحتية للمعلومات ومؤشر البيئة الاجتماعية، ووفقا لهذه المؤشرات أتت الكويت فى المقدمة تليها البحرين.

١٠. مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبى المباشر ويستند المؤشر إلى استبيان يشمل عدة أسئلة فى تحديد أهم وسائل الاستثمار ودرجة جاذبية الدول فى مناطقها الجغرافية وأهم العوامل التى تؤثر فى وضع الخطة الاستراتيجية العالمية للشركات ولم تدخل أى دولة عربية فى هذا المؤشر حتى الآن.

١١. مؤشر العولمة ويدخل فى المؤشر ٤ مكونات رئيسية تتضمن ١٣ عنصرا تشمل: درجة الاندماج الاقتصادى والعلاقات مع العالم ودرجة التقدم التكنولوجى فى مكونات الاقتصاد الجديد والمشاركة السياسية. وقد دخلت

المؤشر أربع دول عربية تشمل السعودية وتونس ومصر والمغرب.

١٢- مؤشر مجتمع المعلوماتية ويضم ٤ مجموعات أساسية تشمل ٢٣ عنصرا أساسيا والمجموعات هى البيئة الأساسية للحاسوب والبيئة الأساسية لشبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» والبنية التحتية للمعلوماتية والاتصالات والبيئة الاجتماعية. وتحاول الدول العربية سرعة مواكبة اللحاق بمجتمع المعلومات إذ تتصدر دولة الإمارات مجموعة «المتأهبون».

والخلاصة هى: أن مناخ الاستثمار وما يفصح عنه من مؤشرات عديدة هو النتاج النهائى أو محصلة جهود تنموية عريضة فى المجالات: الاقتصادى والإنسانى والتقنى والتشريعى والمعلوماتى وصيانة البيئة من أجل حفز الاستثمار وتشجيعه وجذبه.

مؤتمر العولمة والعمل الاجتماعى العربى
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب

سعد حافظ محمود

القاهرة «١٥ ـ ١٧ ديسمبر ٢٠٠٣»

عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة في الفترة من ١٥ الى ١٧ ديسمبر مؤتمر العولمة والعمل الاجتماعى تحت رعاية الجامعة العربية ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، لوضع برامج العمل العربى فى ظل رصد الآثار الايجابية والسلبية للعولمة، وتأصيل مفهوم ظاهرة العولمة ذاتها. وقد تعرض المؤتمر للعديد من القضايا والاشكاليات المنهجية فضلا عن خبرات الأقطار العربية فى التفاعل مع العولمة ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التغييرات المصاحبة لها.

ومن أبرز الاشكاليات هى تلك المناظرة الفكرية بين استكشاف الآثار الايجابية للعولمة على العمل الاجتماعى والانعكاسات السلبية.

وقد تناولت الأوراق المنهجية الموضوعات التالية التي قام بها مجموعة من الخبراء ذوي الاهتمام الذين انتدبوا لهذا الغرض.

- مفهوم العولمة ذاته وفرز الخلاف الفكرى بين المدارس المختلفة وترجيح القواسم المشتركة بين المفاهيم المختلفة.

- رصد وتحليل الآثار الاجتماعية للعولمة على أوضاع المجتمعات وعلى بنية المجتمعات وعلى التكوين الطبقى لها.

- جهود العمل العربى الاجتماعى فى مسيرته خلال العقدين المنصرمين.

- رصد خبرات دول الشمال مع التركيز على النرويج والدنمارك وكندا فى العمل الاجتماعى فى ظل العولمة.

- رصد خبرات دول الجنوب مع التركيز على ماليزيا والبرازيل فى العمل الاجتماعى فى ظل العولمة.

- الفئات الاجتماعية المستهدفة من العمل الاجتماعى فى ظل العولمة «أكثر الفئات تضررا من العولمة».

- سياسات العمل الاجتماعى العربى فى مواجهة العولمة.

كما تناول المؤتمر بالنقاش والحوار خبرات الدول العربية فى ضوء تقارير الأقطار التالية.

- المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - سلطنة عمان - مملكة البحرين - الجمهورية التونسية - الجمهورية العربية السورية - جمهورية السودان الديمقراطية - لبنان «الجمهورية اللبنانية» - جمهورية مصر العربية - المملكة العربية السعودية.

وقد انتهى النقاش الى ان العولمة كظاهرة موضوعية لها مصاحباتها الايجابية من تطور علمى - تقنى وبصفة خاصة فى مجال المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقرب العالم وتفتحه على أركان بعضه البعض وتخلق قيما إنسانية عليا، وتخلق مناخاً أفضل للديمقراطية والحريات وحقوق الانسان فى كافة ربوعه.

إلا أنها تصاحب بمظاهر التهميش والإفقار الجماعيين وما يصاحب ذلك من اتساع وانتشار البطالة والتحولات الطبقية وخلق التناقضات بين فئات الطبقة العاملة على الصعيد العالمى، ووقوع الآثار السلبية بدرجة أكبر علي فئات المهمشين والمرأة والأطفال والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة، ولا يبعد الشباب كثيرا عن التأثر بهذه التغيرات.

وقد خلصت دراسة الخبرات العالمية والقطرية العربية وخبرات العمل الجماعى العربى الى مجموعة من التوصيات كشكل أساسى لبرامج العمل الاجتماعى العربى وتتمثل فى:

- بناء قواعد المعلومات وتذليل الصعوبات وربط شبكات المعلومات الاجتماعية العربية لتسييل تدفق المعلومات.

- بناء المراصد الاجتماعية للوقوف على الظاهرة والمستويات الحرجة لها.

- توسيع قاعدة المشاركة فى تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج العمل الاجتماعى لمؤسسات المجتمع المدني العربى علي المستويين القطرى والقومي معا.

- تذليل عقبات التمويل على صعيد المؤسسات العربية المعنية بدعم صندوق العمل الاجتماعى.

- دعم القدرة التفاوضية الجماعية العربية مع الدول الكبرى والكتل الاقتصادية - السياسية الرئيسية والمنظمات الدولية فى مجالات العمل المختلفة مستهدفة تعزيز العمل

الاجتماعى العربى. أى فى ظل نظرة موسعة للسياسة الاجتماعية تتخطى الحدود المجتمعية الضيقة.

- تركيز المهام الاجتماعية «مهام العمل الاجتماعى العربى» فى المرحلة المقبلة على بناء الديمقراطية مع زيادة درجة مشاركة الفئات والجماعات المختلفة وإعلاء حقوق الإنسان وتوفير سبل الحماية والأمان الاجتماعيين لكافة شرائح المجتمع وبصفة خاصة لأكثر الفئات تضررا من العولمة.

- أهمية النضال على المستوى العولمى، لخلق عولمة للجميع من خلال:

. تضييق حق التدخل فى شئون الدول فى إطار منظومى عالمى، وتقنين قواعده وشروطه.

. حل الصراعات بالأسلوب السلمى وتحقيق السلام العالمى.

. محاربة ازدواجية المعايير فى النظام العولمى «الكوكبى»

- أهمية التعاون والتنسيق العربى فى مواجهة سلبيات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويجرى حاليا إعداد كتاب أعمال المؤتمر

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
علم الاقتصاد.. إلى أين..؟

مؤتمر علمى على شرف بلوغ كل من السيدين الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله، والأستاذ. محمد محمود الإمام سن الثمانين.

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، وهو بهذا يختلف عن العلوم الطبيعية التى تتميز بدرجة أعلى نسبياً من الدقة وقابلية مفاهيمها وعلاقاتها نسبياً للصياغة الكمية برغم الدرجة العالية من التعقيد التى تنطوى عليها بعض مكوناتها.

وعلم الاقتصاد يتنازعه منذ زمن تياران.

١. تيار مثالى يشار إليه عادة بالاقتصاد المعيارى Normative Eco-nomics وهو يبنى أطراً من النماذج الاقتصادية الرياضية المستندة إلى دالة هدف ضعيفة التأصيل الاجتماعى الاقتصادى.

٢. وتيار برجماتى ينصب منهجه على دراسة علاقات «السبب والنتيجة» فى ظل تحديد برجماتى «حسب الحاجة» للأهداف التى يستهدفها الباحث الاقتصادى أو صانع السياسة.

وربما يدفع الشطط فى منهج «السبب والنتيجة» أو ما يسمى بالاقتصاد الوضعى إلى صعوبة استخلاص علم اقتصاد كلى صحيح يفيد على نحو كفء فى علاج الأزمات واستيعاب الصدمات وبناء اقتصاد دولى يلبى المصالح المشروعة للبشرية كلها.

وفى نفس الوقت تغيرت البيئة الاقتصادية العالمية تغيراً كبيراً فى العقود الأخيرة سواء على المستوى الكونى أو المستويات الإقليمية وبعض الأقطار وربما يعبر مصطلح العولمة أو الكوكبة الشائع الاستخدام عن هذا التغير وما ينطوى عليه من تسارع حدة كثافة العلاقات الاقتصادية الدولية وظهور العلم والتكنولوجيا كأعظم عامل من عوامل الإنتاج، ونمو القدرة الاتصالية والحسابية على نحو غير مسبوق وغير ذلك من الظواهر والعمليات.

ويبو أن هذه البيئة أضحت تفرض مستوى أرقى للتكيف من جانب الفكر

الاقتصادى لتحقيق مزيد من الإثراء والتطور الانسانى الخلاق لهذه البيئة على نحو يشبع طموحات شعوب ومواطنى العالم نحو نظم اقتصادية أكثر كفاءة وأقرب عدلاً، ويسعد الجمعية العربية أن تدعو المفكرين والمشتغلين بالاقتصاد داخل الوطن العربى وخارجه إلى مؤتمر يبحث هذا الموضوع، وليس أفضل من مناسبة ينعقد هذا المؤتمر فى ظلها من مناسبة بلوغ علمين من أعلام الاقتصاديين العرب سن الثمانين، وهما السيدان الأستاذ الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله والأستاذ الدكتور محمد محمود الإمام.

ويقترح إن ينعقد المؤتمر لمدة يومين، ويعالج عددا من القضايا التى يثيرها عدد من الأسئلة مثل :

١- ماهو موقف أو مواقف النظرية الاقتصادية من قضايا التخلف والتنمية وذلك فى ضوء مقاربات التنمية البديلة من جهة، وفى ضوء الخبرات الواقعية للتنمية من جهة أخرى؟

٢- ما انعكاسات ظاهرة العولمة «الكوكبة» على الفكر الاقتصادى، وعلى الاخص نظرية الاقتصاد الجزئى ونظرية التجارة الدولية، وعلى دور الدولة فى الاقتصاد؟

٣- ماهى الآثار التى يمكن أن يتركها النمو الكبير فى التكتلات الإقليمية على النظرية الاقتصادية بوجه عام، وعلى نظرية التجارة الدولية بشكل خاص؟

٤- ما هى الدروس التى يمكن استخلاصها من خبرات التحول نحو اقتصاد السوق المنفتح فى الدول الاشتراكية سابقاً وفى الدول النامية، والتى يمكن أن تسهم فى تطوير الفكر الاقتصادى؟

٥- ماهو موقع كل من مفهوم الكفاءة ومفهوم العدالة فى النظرية الاقتصادية؟

٦- ماهى أبرز اتجاهات تطوير الفكر الاقتصادى الغربى «مثلاً فى مجالات الاقتصاد المؤسسى، اقتصادات البيئة، اقتصادات المعرفة، نظرية النمو الداخلى، التنمية البشرية ...الخ» وما الاثر الذى تركته على النظرية الاقتصادية الاساسية؟

٧. هل طرأت على الفكر الاقتصادى الاشتراكى تغيرات مهمة منذ انهيار

المعسكر الاشتراكى؟ وما أبرز هذه المتغيرات؟

٨. ما الذى يمكن استخلاصه من تطور الصين فى العقود الثلاثة الماضية بالنسبة للفكر الاقتصادى، سواء فى شقه الرأسمالى أم فى شقه الاشتراكى؟

٩- إلى أين تأخذنا التحديات الرأسمالية والاشتراكية فى الفكر الاقتصادى؟ هل سيستمر الانقسام إلى نظرية رأسمالية اشتراكية أم ثمة تقارب بينهما يؤهل للحديث عن علم اقتصاد واحد أو موحد؟

١٠. ما هى الأزمات والمشاكل الاقتصادية الأساسية التى يعانى منها الوطن العربى والأقطار العربية، والمعالجة الاقتصادية التى يمكن أن تقدم حلولاً لها؟

١١. ما هى عوامل إخفاق التكتل الاقتصادى العربى؟

١٢. هل ثمة إسهامات عربية فى علم الاقتصاد؟ وما هى أبرز هذه الإسهامات؟ مع إشارة خاصة إلى إسهامات عدد من الاقتصاديين الذين وافتهم المنية مؤخراً مثل الدكاترة يوسف صايغ، وسعيد النجار، ورمزى ذكى.

كما يقترح أن يعقد هذا المؤتمر فى القاهرة فى شهر فبراير ٢٠٠٥ فى موعد سوف يدقق فيما بعد، ويسعدنا استقبال أوراق الباحثين على العنوان التالى:

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

١٧ ب عمارات العبور - طريق صلاح سالم - مدير نصر

ص.ب ٨٨ بانوراما أكتوبر - الرمز البريدى: ١١٨١١ القاهرة- ج.م.ع

تليفون:٢٦٢١٧٣٧ (٢٠٢) - تليفون وفاكس: ٢٦٣١٧١٥ (٢٠٢)

asfergvpt@yahoo.comEmail